

انعام شرح خطبه  
البيان لا عرض بريد ورف  
مجلسي



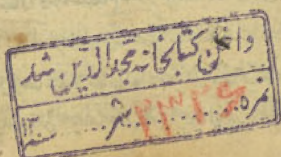
کتاب شرح  
لسان المیزان

فی النطق  
الماتن والشرح هو العالم الفاضل  
میرزا آیدین محمد  
احمدی  
علیه السلام



۱۴۷۲۱  
۹۰۲۱۹

نسخه الشریف متناً وحاشیه



بازدید شد  
۱۳۸۷



کتابخانه مجلس شورای
کتاب شرح لسان المیزان
مؤلف میرزا آیدین محمد احمدی
مترجم
شماره قفسه ۱۴۷۲۱
شماره ثبت کتاب ۹۰۲۱۹

کتاب شرح  
لسان المیزان

فی النطق  
الماتن والشرح هو العالم الفاضل  
میرزا آیدین محمد  
احمدی  
علیه السلام



۱۴۷۲۱  
۹۰۲۱۹

نسخه الشریف متناً وحاشیه

بازدید شد  
۱۳۸۷



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتاب شرح لسان المیزان
مؤلف میرزا آیدین محمد احمدی
مترجم
شماره قفسه ۱۴۷۲۱
شماره ثبت کتاب ۹۰۲۱۹



المتأخر في القلب وأصله من طه ما لهم الموضع لهم في فيه فالقلب استعمل في  
القد المعاني في القلب على الحق في التسمية وطلب فيه تصور الحق الثالث في المانع  
مطلقا والحق يقال أنه وصدق في الصحيح من وجوده ووجوبه ووحدايته وعينه  
ذلك من صفاته وأطلقا فاضافة المصدرين إلى المفعول ويمكن جعلها عن إضافة  
الموصوف للصفة كقول الجاهل وجانب الغري والهاك المجهول في المفعول  
نفسه وأثره وكيفية وتسمية الأنواع بالمفعول كذلك وضبط الحريات بالكلية  
والعقوبات بالكلية الصائبة أحكام جزئيات موصوفاتها وضبط الكلليات  
على جزئياتها بالمفعول المبركة للكلليات فينبغي أن نسئل مطلقا لأن الأضحية  
التي فاعلة للوعية والتسبيح التوسل عن العيش من مفيض فيتم التوسل من  
البيان والبيان السيلان مشير وصول في العباد بحاج النفع والكرمة والآثار  
وأفاضت أعلاها حقا المفعول للمعبر ليدفع الحاسم كل مدح يمكن أن يفيض  
الشم كايلا لا يفيض ناقض لادارة من وصول نعمته وأكاد أنه لا ناقض غير  
مشيرة الخلافة لمارة عارض ومنع جود لا يفيض من عطف المآلة غافل وعامة  
نقصه جلا لا يما ويستعدا وسهرا فقال غيض الماء والغني المستر للجد والنجس  
وحدوث المفعول على الثاني للمعنى في الكلام استغارة كنية وتحليل وفق شيخ  
والاستغارة الختم من الله وطلبها أمنا والكلام أتا مصدر كماله اسم بمعناه  
عظم أرسله الله الخاص بالمعالم العرب والعجم لا من الحجاز أو كامل والناقص  
أو غير ذلك لتحديد جوده القطع بالاحكام التي يعين غايتها إلى الحق لا يجوز

وهو الواجب الكامل والواسط المتوسط بين من يعاصر منه ومن هو أكبر  
 وقسطه الاستفاضة من العالي والافاضة على الأقل بحيثية المناسبة لهما  
 من الجزم والتعبد وصيغة المقض مطابقة لالتزام ولا لا تة الذي يقتضي  
 وعزم بقلبه على المطابقة العملية لالتزام ولا لا تة التي التزام العمل على وفائها  
 وطابق الالتزام بعله بما التزمه المقض بالفتح المحال الذي صفة عكس اشقة  
 انوار كمالا ترصد وصحة تمام الميادين الاطياب انسابا وادعا لاطوية وقولاً  
 المحض متين من بين معاصريهم بفصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل او  
 المعقول عن الخشوع لنقول لا لا بل فاعلم ان المعنى فاعل ومفعول محاذراً  
 ولك تعبير بكونه فاصلاً ومفعولاً وهو بمعناه التحقيق مبنياً للنفا على او  
 المفعول بالارتفع واشتق الاشكال المنطقية اشكالاً او انساباً من الشكل  
 الامارة القبول وشاكله اي شابهه فهو ان شكل اي شابه او علاق وحقة  
 من الشكل الدابة اذا شد قوائمها بجمل وهو شكل لكتابه داخلها ونتاج  
 ومنه ما اشكل اي احضر خالطه الدم وفي العربيين كل غلط شكل واشتم  
 سافل مستفيض من حاله عريض اما بعد ذلك فذا لسان اليونان  
 سحر الكتاب شيبها لعلم المنطق بالمر ان الذي يوزن به الاشياء والكتابات  
 لسان ذلك الميزان الذي يقبض به لدخال الاثان او شبه العلم بالسان  
 ذي منطق اثبت في لوازمه لسان فاعلم ان السقارة بالكتابة عن الة  
 الوزن والالسان والاثبات اللسان يتعطل لوزان اي جازمة انكار  
 الاذهان تترشح للمعنى الاول صحيح المنطق لمعنى البيان تترشح للثاني

[illegible]



المعطش

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

وَأَجْمَعَ أَهْلُ بَابِ كَذَا وَهِيَ  
طَنْ وَغَيْرُهُ وَهِيَ الْمَرْجُومَةُ

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسمًا للذكر والذكر

بين المصادق ان المتيقن ايضا قد يتبع خطأ لمخالفة في طريقه فكيف بالحرم وفطن  
بالنقص وكتم وسوء ظن بان الغفلة عن اشتبه عليه وتبينه لهما وتمازلة  
شرا وروعيه فظن مثله معاقل لا يليق بمعاقل فضلا عن فاضل والا يخالف الاثر  
بل يطالبه لكونه الشبهين يتبينين اوليين فليعلم بالحق الاضيق وقد  
يقول ائمة الصوفا انه هبة مطلقا فمعاقل بنسبة ام لا طاعت الواقع ام لا  
قال العلامة الاعتقاد عندنا جحيلي الاقام المتقدمة ومنها العلم فيها  
تقارير المعنى ونوعه فان على العلاف بمعارضة ذلك حتى والا فلا وجه  
بان العلم لو كان اعتقادا لا سواء لا ينبغي ما ذكرناه ومنع وصفاته تعالى  
بالاعتقاد شرعي لعدم الاذن ولغوى لاهرام عقد العبد الضيق فلا يبعد  
التباين وقيل ليسا خلافا بين لاشقائهما ايضا لحد واحد لا صدر لاجتماعهما  
مثلا مساويان ورد بان ايضا قد يتفق الخالف للمفروض مخالفة والمفروض  
بهما لغة والحق عند من حمل الموصدا فان كان العلم بالحقى الاعم  
حكما واذا عانا للفتية فتصديق كما وراك ان الفتية واحدة واخر واحدة  
والا يكن حكما قصودا كما ذكرنا سابقا او يكتفى به لاسية تامة  
اوسع الاثباتية وادراكها بالحكم ادراك ادعائى متفق بنبية تامة بخبرية  
فليس على النفس كما قد يظن وان كان لا يفتاح عن فعلها وبعضها على من التصور  
والصدق ضرورى لحصول بالنظر وبعضه نظرى لا يحيل الابر ويكتب  
هو تخطى القول بربها كان اوكسبها حاصلاته ولو بسايط وهو ما مل العلم  
لحصول الجوهل وانما يحصل تدخل النظر لفسادها قالوا للصيغة اشتبه حتى لا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله



كما يشترط في رؤية العين خلوصها وشفاف العين والتحدث في الموضوع على  
 وضع من القرب محدود من الراس بين الافراط والتريط كذلك لا يحصل كل  
 مطلوب من كل مبدء الحق لا بد من تناسل تحقيق ترتيب خاص فلا بد من تتبع  
 النفس للبادي بتخصيص المبدء المتكتم لا ملاحظة من جهة تناسل المطلوب ترتيب  
 على ما ينبغي لملا يتبع بصيرة على غير جهة المقصود او عينه ولذا قد غلط  
 النظر والاكساب فلا يصيب الصواب فقد غلط نظر واحد فكيف  
 بالاشيق فيا تيان الى التيقين وظاهر ان الصواب احدها المتناقض  
 فكونه الاخر خطأ فلا بد للكسب والتفكير في قانون ايقاع عن كلمة  
 وضابط عاجم يعقلم برعانة عن الخطأ وهو المنطق يعلم انه قانون يتم  
 وعائنه الفهم عن الخطأ في الفكر والنظر فعدتم بهذا الكلام الوحيد  
 بيان الحاجة الى الفن وعائنه وشرح حد ومهينة وهو ظاهر وفهم منه  
 موضوعه ايضا ولاشارة الى ما في الفنا التقرينية وقال في موضوعه اعلم  
 المعلوم من حيث انه يفيد جملة ما بالنظر وذلك لان المنطق اذا كان عاجما  
 عن خطأ المناظره فظهره كان ذلك لاحالة بسبب المنطق بحث عن النظر  
 الصحيح والناقد وكيفية وما يوجب محنة وفناءه وما ينبغي ان يراعى فيه  
 ليصيب الصواب وهذا بعينه هو البحث عن احوال المقتول الذي يتغير في النظر  
 وعن امر يتوصل الى المطلوب ومتى لا يوصل وان النظر حتى غلط او متى  
 يصيب فانه لا يمحى عن احوال المنطق هو المعلوم الذي هو محل النظر  
 وما دونه فيكون الموضوع اذا لم يمتص العلم سوى ما يبحث فيه عن احواله

او احواله

احواله بعضا من شأنه فعلم ان موضوع الفن هو المعلوم المتصور في الموضوع  
 من حيث يفيد تصورا او تصديقا اي صورا ما بعد عددها واذ قد بيند  
 بيند جملة المبدء المتكتم التي لا يمكن للمحل كما هو المعروف بينهم والاول  
 وهو مبدء التصور يعرف وقول شارح واثنان وهو مبدء التصديق  
 محنة من جهة اذا غلبت سبب الغلبة على الحكم المتكتم فينتج المقام ان موضوع  
 كل علم ما يبحث فيه عن عرضة الذات وهو كمنه ما يبحث ذات الموضوع  
 لذاته بلا واسطة في العروص وما يعرفه بواسطة امر مساو له محبة  
 التحقق ولونبانيا محبة الحكم وما يعرفه بتوسط جزء المساوي للاول  
 عارض الموضوع نفسه وهو عرضة الاول والاخير ان عارضان لغرض الذي  
 له زيادة الاختصاص بالموضوع بحيث يفيد عرضهما لذلك العينة او بالذات  
 ثانيا وبالعرض لا بمعنى ان هناك عرضين ولما لم يفقه بواسطة امر اعلم  
 او اخفى ومباين له في الوجود فاعرف غيرة لا يبحث عنها في العلم اذ  
 ان عرض فيها تخصيص الموضوع بالخصيص اعراضه ولا فلا تميز لها بوضوحها  
 وما اشهر عن احوالها عرض جزء اعم عرضا ذاتيا لا يرتضيه المحقق وفلنفسه  
 بالبحث في الفن معلوم التصور والتصديق من حيث الاتصال الى مجموعهما  
 واما الكليات المتفرقة المعرفة والمضاي او تباينها في البحث فانه يبحث عنها  
 لانها ما يتوقف عليه معرفة الموصول ولانها موصولات بعينها الى المجموع  
 وقال بعض المحققين لان احوالها لا يبحث عنها من حيث احوالها بل من حيث

معرفة ان اعتبار  
 تلك في الفن  
 لفظ الراس  
 السقف على  
 في الفن

ما احوال المعلومين فالبحث عن الكليات في قوة قولهم المعرفة تباينها  
 وكذا حال التقاضي بالنسبة الى المحنة كان من اجل موضع الطرفين  
 الانسان من حيث هو ومن اجل قول الاطباء التفرع عني ان  
 الانسان يتبع باكله الفقه الاول في المرح ذكرا لث  
 المنطق من حيث هو منطق انما يبحث عن المعاني لكن لما كانت الافادة  
 والاستفادة بتوسط الالفاظ بحج العادة صدرت كتب الفن بالبحث  
 عنها ولما كان ذلك لذلالتها على المعاني وصفا صدرت ابحاث الالفاظ  
 بالبحث عن الدلالة للقطعية الوصفية فتقول الدلالة كون الشيء  
 بحيث متى احس به فهم منه شئ اخر وهو الموصول والاول حال  
 فان كان لفظا في لفظية والافقير لفظية وكل اما وصيغة كدلالة لفظ  
 زيد على سماء والدوا الاربع وهي المخطوط والعقود والنسب والاشارة  
 غلبت لولائها بتوسط العلم بالوضع او عقلية كدلالة اللفظ ولو كان  
 مهما على وجود لفظه ولو لم يعلم بوجوده يعني كقولنا لفظ يد  
 من وراء حجاب بتوسط العلم بوجود المؤثر عند وجود الاثر وطبيعية  
 كدلالة لفظ اح على التال بتوسط العلم باقتضاء طبع الانسان  
 عرضا لللفظ بذلك المتكلم عند عرض جميع السال والمراد بالعقلية  
 ما لا يدخل فيها العقل من وضع او طبع تبينها ما لا حدها دخل في  
 لا ما لا يدخل فيه العقل ضرورة توقف الجميع على العقل في التسمية العقلية  
 بحثا وتخصيص الموضوع بتخصيص شئ باخر بحيث حتى احسن الاول اهم الكا

اذ انتهى

اذ انتهى هذا فنقول لئلا الموضع اللفظ علما وضع له اي جميع معاني الموضوع  
 فاخره كان ام لا مطابقة لتطابق كل الالفاظ على كل المدلول فلفظ جميع  
 او كل او نحوها وانما وهم الفقيه لكثرة تفصيلها يدول على اسم الموصول  
 من العموم والشمول فخره عن جزء ما وضع لذلالتها لشمول الموصول  
 قريته مقابلته للجزء والخارج كافي الحق اول من التصريح بالتمام لما فيه  
 من الايجام وقول الكلام بل ربما اخل بالمقام لان قابل الموصول للجزء  
 يحصل بمصدره في الاخره فزيادة لفظ عام اخر يتوهم مخاطب  
 ارادة عموم الافراد والاكتفى بالموصول لوفائه بالماد بصدق  
 المطابقة على دلالة اللفظ على جميع معانيه المتعددة الموضوع لعابل  
 انحصارها فيها وليس كذلك لان دلالة المشترك على جميع ما وضع له  
 من معانيه المتكثرة مجاز لم يكن بتوسط الوضع لان لم يضع للمجموع  
 حيث هو مجموع فحتاج الى الجواب باعتبار قيد الحقيقة وتوسط  
 الوضع فنصرف القوم الى الاخره لو كانت فلا يحد عن التاكيد  
 وفيه شبه الاستدراك ودلالة على جزء اي جزء ما وضع له  
 تفنن اذ المدلول في صف الموضوع له واللفظ على فهم توزيعه على  
 المعنى وعلى خارجها تمام لان جهة دلالة اللفظ عليه لزومه للموضوع لوضوح  
 ان لا يدل على كل خارج وانما يحجب كدلالة في الذهن دون الخارج ولو عرفنا  
 لا اعتدله كالجودحات ولم يقل وعلى خارج الاراء التزام يستحق عن قوله

لغة في الفن  
 لفظ الراس  
 السقف على  
 في الفن



في حق القول لا سيما في حق الفاعل  
التي لا تليق ان يقال ان القول  
اللفظي هو الذي يثبت له  
القول في حق الفاعل  
والقول في حق المفعول  
والقول في حق القول

ويجب ان يوضع ان اخصرت بينهما على ان احد الالتزام يتم جمعا ومعنا بقيد شرط  
الخارج باعتبار الزوم مستدرك من شرط الخارج عن حقيقة الحدود عند نقض  
اشبهتها بفعل الداخل وعلى ان حصل الدلالة الوضعية في الثلاثة على  
اولا اعتبار الزوم في حصر الدلالة الالتزامية داخل الحصر بالواسطة كانه  
على الحق في الدواني والا فلا واسطة بين المعين والمخرج والمخرج في استلزامها  
على استلزامها لا غير ان المطابقة اذا لم يكن والدلالة في كل والمزوم  
تحقيقا اياها فقل بعضهم ولو تفيد خلاف التحقيق وبيان انه لما  
ورد على استلزامها بالان لفظا اذ هي معناه الموضوع لم يغلب  
على جزئها ولا منه تحقق النقص في الدلالة ولا مطابقة اجابا بان ان  
استعمل في الموضوع لم يغلب كانت المطابقة تحقيقية وان لم يستعمل  
فهي قط فلا خفاء في ان لم معنى الاستعمال فيه كانت دالة لمطابقة  
من حقيقة تقدير وهو مني على اعتبار القصد في الدلالة ويا في ضاه  
فا لتحقيق تحقق المطابقة في هذا اللفظ ايضا تحقيقا وبالفعل لا  
تقدير وبالفعل لا بد لم يغلب حيث لو اطلق فيهم السامع لم اعم  
معناه الموضوع لم كان لم يستعمل فيه قط لا معنى للدلالة الا بكون  
اللفظ كذلك ولا يحسن ان يستعمل في هذا اللفظ المطابقة لمجاز  
بها لغير المعنى المطابق فلا تحقق وضوء عن العوارز الذهبية التي يلزم  
تصورها من تصور فلا التزام ولا يلزم في القول التزاما مطلقا كما نرى

الامام

الامام ويجوز اجتماع عدم الجزم وعدم الالتزام في واحد ايضا فلا فرق في عدم الاستلزام  
بينها متزويين ومحققين ولا لزوم بينهما في التحقيق والالتزام لا لزوم للتحقق  
لا التزام ولا عكس لمجاز عدم الالتزام عند وجود الجزم والعكس وفي التقييم  
مشهور هو ان اللفظ الموضوع تارة اخرى لم يكن مركبا منه ومن غير اخرى  
لما لا يتركب الشئ الموضوع باوصاف ثلاثة للعرض والمضمر والمخرج المركب  
منها دالة على الخارج مطابقة لوضعه والزام لوضعه لموضوعه ونقص لوضعه  
للمخرج وعلى لزومه مطابقة ونقص فيلزم تلاخطها في الدلالة الثانية هي  
لفظا دقها عليها وتداخل في ثلاثة في الاول لصديق الجميع عليها فاجاب قوله  
ولا تداخل للالتزام الثلاثة لاختلاف بعضها ببعض الحقيقة المعينة وحد  
كل منها لما تقتضيه من اجابها في كل حد مختلف باختلاف الاعتبارات وفي  
الجزء ومزوداته المختلفة بمخرج فالطابقة دالة اللفظ على ما وضع له  
من حيث انه ما وضع له او من حيث انها دالة على ما وضع له وكذا في اختيارها  
فدلالة الشئ على الضم من حيث انه وضع لمطابقة لا غير ومن حيث انه  
جزؤه ونقص لا غير ومن حيث انه لازم للخارج التزام لا غير فالتداخل في  
هذا هو الحق وما يقال من ان دالة على الضم ليست التزامية اذ لا  
يكفي فيها مجرد كونه المدلول الالتزامي لازما لموضوع من موضوعها انها  
اللفظ بل لابد من ذلك من كونه خارجا عن جميعها والضم ليس كذلك لضعف  
الشئ لمركب منه ومن الغرض ايضا فلا يخفى انه يقتضي ان يكون دالة على

من حيث انه لازم للموضوع له خارجة عن الثلاثة لانها ليست مطابقة ولا  
تقتضي قطعا فان لم تكن التزاما ايضا اختل الحصر العيني في الثلاثة  
بق الكلام في دالة المركب للتحقق كما تقر بان احدهما في المركب فالفاظ لا يربط  
مختلفة في الدلالة مطابقة وتقتضي والالتزام فان دالة المجموع على جميع  
المعاني دالة لفظية وضعية وليست باحدا لتلك اذ المركب من الشئ هو ذلك الالتزام  
وغيره غير وجابه ان الوحدة معينة في كل قسم والالتصاف كحصر تقييد  
ببعض اقسام البعض فاذا لم يكن دالة بل دالات تحق كل  
بنوعها والثاني في إطلاق المركب وهو ان دالة على معناه ليست من  
الثلاثة اذ كل منها في تحقق الوضع ولا وضع للمركبات واجيب ان دالة التزام  
المركب تابعة لدالة مزودة ان انفتت والا فليس للآخر تحقق فان  
كان في مزودة التزام في التزام والالتصاف اذ المجموع المركب المدلول  
الطابق لا حد جزئيا للتحقق الآخر مدلول تحقق للمجموع المركب لا نه جزئ  
ما وضع له المجموع اى مزودا وكذا المجموع المركب المدلول لا التزاما لاحدهما  
والمطابق والالتصاف الآخر مدلول التزامي المركب اذ مجموع الداخل والخارج  
شارج ومعنا وضع له اللفظ اعم ما وضع عينه لغيره او جزؤه لا جزئ  
والصواب عام من وحد المقسم وكذا في دالة المركب وان شئت اجبت ان  
الوضع للمركبات وما يترتب من النزاع فيه فلفظي لا ان الوضع الشئ فيها فاه  
الانقضاء والنسبة لا سبيل للاكراه فيم يردح ان الوضع المعبر عن التقييم

في حق القول لا سيما في حق الفاعل  
التي لا تليق ان يقال ان القول  
اللفظي هو الذي يثبت له  
القول في حق الفاعل  
والقول في حق المفعول  
والقول في حق القول

حق







ما وضع لشيء بجميع متخذه لم يرد به أكثر من ذلك فاحكم عن بعض المتكلمين  
 من أنه لا علم لذاته تعالى الاستماع احاطنا بجميع شخصاته ولو فرض أنه  
 الواضع انتهى عن هذا الوضع في استعماله لما عرفت ولا يوضع  
 ويستعمل لعدم اختصاصه لم يحط بجميع متخذه مع حصول الفرق  
 وهو التعيين فان قلت قلت يحج عن هذا العلم المشترك باعتبار ذلك  
 الوضع وفي الاستعمال اتبع هذا الوضع لا اتحاده مطلقا بحيل وضاعه  
 واستعماله لانه لو كان العلم المشترك متخذا لكان متخذا لكل وضع صحيح  
 واما جازم التكرار قبل تكملة الاوضاع وهو امر خارج عن مهية العلم  
 وقد يقال المراد بالاتحاد عدم اعتبار كونه كما في المشترك فالعلم المشترك  
 من حيث انه مشترك المعنى يصل في حد المشترك ومن حيث انه موضوع للوضع  
 مع الاعراض عن تكملة اوضاعه ومقتضاه داخل في حد العلم ولا محذور  
 لاختلاف الجنتين وان هذا التقييم المذهب لاعتبار المعنى فلو ان  
 اتحاد معناه اعتناء اقبس الى معنى واحد فلا يقدح في ان يرد وما اتحاد  
 معناه مستويا في جميع افراده كالامان وغيره من الذاتيات متويا  
 لتوابعها واثباتها اوستا وفيه فصدقه عليها من غير ثبوتها في المقصود  
 بعضهم على اعتبارها واثباتها في كثرة وهي تنقص بالمشكك المساوي  
 في كثير من افراده مع تفاوت صدقه عليها وعلى غيرها من افرادها كالبياض  
 المساوي في افراد الثلج مثلا فلا بد من اعتبار عموم افراد وهو  
 يستلزم دهنا من صيغة الجمعية المضاف وما اتحاد معناه متفوتا

هذا هو الوجه في كون العلم المشترك متخذا لكل وضع صحيح  
 وهو التعيين فان قلت قلت يحج عن هذا العلم المشترك باعتبار ذلك  
 الوضع وفي الاستعمال اتبع هذا الوضع لا اتحاده مطلقا بحيل وضاعه  
 واستعماله لانه لو كان العلم المشترك متخذا لكان متخذا لكل وضع صحيح  
 واما جازم التكرار قبل تكملة الاوضاع وهو امر خارج عن مهية العلم  
 وقد يقال المراد بالاتحاد عدم اعتبار كونه كما في المشترك فالعلم المشترك  
 من حيث انه مشترك المعنى يصل في حد المشترك ومن حيث انه موضوع للوضع  
 مع الاعراض عن تكملة اوضاعه ومقتضاه داخل في حد العلم ولا محذور  
 لاختلاف الجنتين وان هذا التقييم المذهب لاعتبار المعنى فلو ان  
 اتحاد معناه اعتناء اقبس الى معنى واحد فلا يقدح في ان يرد وما اتحاد  
 معناه مستويا في جميع افراده كالامان وغيره من الذاتيات متويا  
 لتوابعها واثباتها اوستا وفيه فصدقه عليها من غير ثبوتها في المقصود  
 بعضهم على اعتبارها واثباتها في كثرة وهي تنقص بالمشكك المساوي  
 في كثير من افراده مع تفاوت صدقه عليها وعلى غيرها من افرادها كالبياض  
 المساوي في افراد الثلج مثلا فلا بد من اعتبار عموم افراد وهو  
 يستلزم دهنا من صيغة الجمعية المضاف وما اتحاد معناه متفوتا

في افراده تناوبا ولية او اولوية او زيادة او نقصان شكك في الافراد  
 لا محالة مشاركة في نفس مفهوم المطلق تناوبا وفي الاضاف به فيشكل ان  
 في انه هل هو متويا في نظر الى الاشتراك او مشترك نظر الى التناوب كالوجود  
 المطلق فانه في الواجب ولي كونه بذاته اول لانه حلة لغيره وكالبياض فانه  
 في الثلج اشتراك في القرباس لان اثره وهو تفرق البصر اكثر وكالمشكك  
 فانه في خرا عين ازيد منه في ذراع فان قلت تجري ذلك التناوب في الذاتيات  
 ايضا لعلمية بعض افرادها لبعض كالامان مثلا فانه في الوجود السابق منه في الوجود  
 مع انها متويا قلت المعنى المشترك تناوبا في الافراد في اقسامها فانه  
 التفتت على المشترك وصدقه عليها بمعنى ان المقتضى لا حظها واحد بعضها  
 اول في الاضاف به وصدقه عليها ان الولد والولد من افراد الامان  
 سيات في الاضاف به من غير صدقه عليها ويحج تقدم زمان الوجود  
 لا موجب التقدم في الاضاف والصدق بحسب مراتب العقول فاقولت  
 ليس متويا التناوب بالقدسية لا على الفرض المتقدم للمناخ وهي  
 حاصلة في الولد وولد من افراد الامان قلت نعم لكن لعلمية هنا  
 اتفاقية ولذا لا يخلل العقل لثباتها من الاربع تقدير تقدم المناخ في الوجود  
 ويكون الولد لدا وبالعكس ان كان تقدم من حيث انه ولد مستغنا وكما  
 ان الاولوية في المشكك متضمنة لذات الفرد الاول وكذا الاولوية وهما  
 في الثاني مستندتان الى امور خارجة خارجة اتفاقية واما الاشتدائية فهي

هذا هو الوجه في كون العلم المشترك متخذا لكل وضع صحيح  
 وهو التعيين فان قلت قلت يحج عن هذا العلم المشترك باعتبار ذلك  
 الوضع وفي الاستعمال اتبع هذا الوضع لا اتحاده مطلقا بحيل وضاعه  
 واستعماله لانه لو كان العلم المشترك متخذا لكان متخذا لكل وضع صحيح  
 واما جازم التكرار قبل تكملة الاوضاع وهو امر خارج عن مهية العلم  
 وقد يقال المراد بالاتحاد عدم اعتبار كونه كما في المشترك فالعلم المشترك  
 من حيث انه مشترك المعنى يصل في حد المشترك ومن حيث انه موضوع للوضع  
 مع الاعراض عن تكملة اوضاعه ومقتضاه داخل في حد العلم ولا محذور  
 لاختلاف الجنتين وان هذا التقييم المذهب لاعتبار المعنى فلو ان  
 اتحاد معناه اعتناء اقبس الى معنى واحد فلا يقدح في ان يرد وما اتحاد  
 معناه مستويا في جميع افراده كالامان وغيره من الذاتيات متويا  
 لتوابعها واثباتها اوستا وفيه فصدقه عليها من غير ثبوتها في المقصود  
 بعضهم على اعتبارها واثباتها في كثرة وهي تنقص بالمشكك المساوي  
 في كثير من افراده مع تفاوت صدقه عليها وعلى غيرها من افرادها كالبياض  
 المساوي في افراد الثلج مثلا فلا بد من اعتبار عموم افراد وهو  
 يستلزم دهنا من صيغة الجمعية المضاف وما اتحاد معناه متفوتا

كيفية كالمزيادة في الكم لكن بالنسبة الى افراد علمها لا افرادها هذا الاسود  
 من حيث انه هذا الاسود اشده من ذلك الاسود ومن حيث انه هذا الاسود لا  
 في سوادية سوادها فالسواد الذي هو حضي في الثلج لا يفسد في المشكك وانما  
 المشكك هو مفهوم الاسود المعبر عنه في السواد لشيء واصفاً به في المقصود  
 الشدة والضعف وهو يقول على ان الشدة والضعف قولاً عريضاً وكذا  
 المقدار فاذا قيل هذا الجسم اريد به ان تغناه انه اريد منه ان يضاف في المقصود  
 المقدار واذا قيل هذا المقدار اريد من ذلك المقصود ان يضاف في المقصود  
 المقدار ولا في المقدارية الذاتية لها بل معناه ان ما سجد المقصود بهذا  
 اريد من المقصود ذلك في الاضاف بالمقدار المطلق وهذا هو قول المحققين  
 ان التشكيك في المشتقات دون المبادى لان السواد وان كان عرماً في المقصود  
 لا افراد فلا يتفاوت فيها اختلاف الاسود متبعا الى جبرتها هذا هو  
 تحقيق الباب فاحفظ به عن كل شكك متتابع ولا يتقدمه الموضوع  
 له بحسب الوضع والاستعمال جميعا لكنكم وصفاً فقط ولم يضبط الاسم وكذا  
 ولفظ واستعمال فقط كما ياتي فان وضع كل من معانيه بوضع واحد  
 عم كل مقام الوضع كالمهمات والاضاير فان انا موضوع بوضع واحد  
 كل متكلم وحده ولم يوضع كل موضع مستقل للمفهوم المتكلم والاكاد  
 مشتركاً او جازماً في الحقيقة وهما متبنيان بالاصل والاتفاق وعموم  
 الوضع وخصوصها باعتبار عموم تصور الموضوع له عند الوضع وخصوصها

هذا هو الوجه في كون العلم المشترك متخذا لكل وضع صحيح  
 وهو التعيين فان قلت قلت يحج عن هذا العلم المشترك باعتبار ذلك  
 الوضع وفي الاستعمال اتبع هذا الوضع لا اتحاده مطلقا بحيل وضاعه  
 واستعماله لانه لو كان العلم المشترك متخذا لكان متخذا لكل وضع صحيح  
 واما جازم التكرار قبل تكملة الاوضاع وهو امر خارج عن مهية العلم  
 وقد يقال المراد بالاتحاد عدم اعتبار كونه كما في المشترك فالعلم المشترك  
 من حيث انه مشترك المعنى يصل في حد المشترك ومن حيث انه موضوع للوضع  
 مع الاعراض عن تكملة اوضاعه ومقتضاه داخل في حد العلم ولا محذور  
 لاختلاف الجنتين وان هذا التقييم المذهب لاعتبار المعنى فلو ان  
 اتحاد معناه اعتناء اقبس الى معنى واحد فلا يقدح في ان يرد وما اتحاد  
 معناه مستويا في جميع افراده كالامان وغيره من الذاتيات متويا  
 لتوابعها واثباتها اوستا وفيه فصدقه عليها من غير ثبوتها في المقصود  
 بعضهم على اعتبارها واثباتها في كثرة وهي تنقص بالمشكك المساوي  
 في كثير من افراده مع تفاوت صدقه عليها وعلى غيرها من افرادها كالبياض  
 المساوي في افراد الثلج مثلا فلا بد من اعتبار عموم افراد وهو  
 يستلزم دهنا من صيغة الجمعية المضاف وما اتحاد معناه متفوتا

هذا هو الوجه في كون العلم المشترك متخذا لكل وضع صحيح  
 وهو التعيين فان قلت قلت يحج عن هذا العلم المشترك باعتبار ذلك  
 الوضع وفي الاستعمال اتبع هذا الوضع لا اتحاده مطلقا بحيل وضاعه  
 واستعماله لانه لو كان العلم المشترك متخذا لكان متخذا لكل وضع صحيح  
 واما جازم التكرار قبل تكملة الاوضاع وهو امر خارج عن مهية العلم  
 وقد يقال المراد بالاتحاد عدم اعتبار كونه كما في المشترك فالعلم المشترك  
 من حيث انه مشترك المعنى يصل في حد المشترك ومن حيث انه موضوع للوضع  
 مع الاعراض عن تكملة اوضاعه ومقتضاه داخل في حد العلم ولا محذور  
 لاختلاف الجنتين وان هذا التقييم المذهب لاعتبار المعنى فلو ان  
 اتحاد معناه اعتناء اقبس الى معنى واحد فلا يقدح في ان يرد وما اتحاد  
 معناه مستويا في جميع افراده كالامان وغيره من الذاتيات متويا  
 لتوابعها واثباتها اوستا وفيه فصدقه عليها من غير ثبوتها في المقصود  
 بعضهم على اعتبارها واثباتها في كثرة وهي تنقص بالمشكك المساوي  
 في كثير من افراده مع تفاوت صدقه عليها وعلى غيرها من افرادها كالبياض  
 المساوي في افراد الثلج مثلا فلا بد من اعتبار عموم افراد وهو  
 يستلزم دهنا من صيغة الجمعية المضاف وما اتحاد معناه متفوتا









المطلوب واللازم توقف تصور عند الاستعمال والسمع للفظ المستعمل  
على تصور قبله في زمن معين على وجوده في زمان معين آخر سابق على ذلك  
الزمن وهذا جواب ثالث أو اللازم توقف لفظ الركن على وجه اللغات  
ببر والتوقف للبدن على تصور صورته وحصول صورته فبأنه توقف  
تصوره الخاص على التقاطع على مطلق تصور فلا دور وهو الرابع ولا يخفى  
أن شيئا من هذه الثلاثة لا يجوز لأحد من محجة والتحقيق الكاشف  
بحالها من وجه المرام هو الأول المستثنى عن سائر المقامات من المرام  
فليأول حتى ينقطع بها كلام فلا بد من إرجاع غيره إلى كونه بعضا من الحقيقة  
عليه وليس له إلا عدم تمام الثلاثة بل كل واحد على التحقيق والتفصيل والأفلا  
رئيسية فأنها بدخ الانكشاف على وجه الإجمال لكن ليس هو الركن في العلية  
على الرجال وأما الخصم في المبدأ قد يجامع من الدور بانه إنما يلزم في  
وصفه شخصي خاص وأما ما وضع عام كما مر من غيرا ومرجعه إلى عموم  
الوضع والموضع والموضع له كما في القوانين للعنوية فلا فان الوضع  
النوعي الحقيقة وضع قانوني كل الوضع كل لفظ صيغ ومصدر  
ثلاثي فاعلم فأن ذات قار بها المصدر قد تصور جميع أفراد اسمها  
الفاعلين في ضمن أرقام جعله مرة ملاحظة لكل ما يقع معانيها الخاصة  
فالموضع شخصيا لا يبيد معناه والأدوار وأما الموضوع بوضع عام ونوعي  
فلا يتوقف العلم وضعها على ملاحظة المعنى بخصوصه بل على تصور إجمالها  
في ضمن أرقام عام فبأن فيها الأفادة من غير دوران العلم بها هي الخاص

مفهوم

مفهومه يتوقف على العلم بوضعها له وهو لا يتوقف على العلم بالمعنى الخاص بخصوصه  
بل على العلم به إجمالاً وفي ضمن مرة ملاحظة عليها فلهذا الوضع على الوضع  
قال المحقق لكن يلزم أن يكون أكثر المفردات من هذا القبيل لأنها النوعية  
ومعناها كالمشتقات أو عمومها كالمفردات والمبهمات يمكن أن يكون المراد من  
وضعها الأفادة بلا دور على خلاف المشرور من الجهل بحيث هو إيمان وضع  
المفردات ليس لأفادة سميتها واللازم الدور لكن الحق الحق بالاعتناء قلت  
لقد أجادوا وأجادوا الإفادة وأحسن بأفادة سراً لأفادة لكن بقي اللبس بعد  
وراء الحجاب والمخبر أن نوعية وضع المركب هي مناط الأفادة لا مجرد عموم الوضع  
المحقق في ضمن وضعه النوعي كإزعمه المحقق وهو غير جيب لما أشرفنا  
إليه من أن مرجع الوضع النوعي إلى عموم الموضوع والموضع له والوضع جميعاً  
وأنه لا بد في الدلالة من العلم بالوضع وهو مستلزم للعلم باللفظ والمفرد لا  
يخصصها بل إجمالاً فبقي العلم بمفهومه كل معنى من المعاني الخاصة للمفردة  
في ضمن أرقامها مرام هو العلم بخصوصية اللفظ الموضوع لذلك المعنى فأن  
علمت بوضع نوع من المركب أو المشتق لم تعرف بمجرده خصوصيات اللفظ  
أفراد النوعين لأنها إنما لوحظت إجمالاً وعلى العموم فأنه ورد عليك ترتيب  
من جزئياتها تتركز الوضع ويتوسط الموضوع له بإجمالها وعمومه فلا  
أفادة فيه ثم يحصل بخصوصية هذا اللفظ المرتب الزائدة على المفرد في الوضع  
خصوصية معناه التي لم تكن حاصلة وبالمجمل لا يعلم في ضمن العلم بالوضع النوعي  
مفهوم اللفظ وأبغى فأنه أتكلم باللفظ خاص مجمل للمفردية فبأنه

لاحتياجها في الدلالة على الجزئية لك وعلو سائر المبهمات والخاصة بإفتقار  
الوضع إلى الصلة والمشار إليه والمرجح فلا بعد في عدم إياها من  
المركب بناءً على اعتبار المحتاج إليه من الجزء من المحتاج لا تروان الاسم  
مع صلتها شيء واحد يحكمه أو على الظاهر أن الواضع أيضاً في الوضع على ذلك  
تقال لفظ الذي مثلاً في وصل جملة ففأنه ذات قام بها أو وقع عليها ففمن  
الجملة ولفظاً أن كل شكل به معناه نقل المصطلح وهكذا نظائرها ففكون اصطلاحاً  
بهذا الاعتبار نوعيته وتكون هذه الخصوصية الحاصلة لها بالاعتناء على متعلقها  
المحتاج إليها بمنزلة أجزاء الموضوعات عاناً لا خطها الواضع حين الوضع تلك  
الخصوصيات المحيطة إجمالاً في ضمن مرة ملاحظة عليها فالعلم بوضعها لا يستدعي  
العلم بتفاصيلها فبأنه فأنها الخصوصية معانيها بخصوصية تعلقاتها  
تعلقاتها بلا دور وأما جعلها أو هاعا عامة نظراً إلى شخص الباطن في  
انقسامها حين الوضع وتبينها على أنها وإن كان كل لفظ منها نوعاً كلياً مشتملاً  
على أشخاص مختلفة باختلاف متعلقاتها لكن اعتبار الشيء بحال نفسه أولاً  
اعتباره بحال المتعلقه والأفانها جتهان في اعتبار شخصياتها في انقسامها  
حين الوضع بخصوصية الأوضاع ومن جهة شيع كل شخص منها في كنه تخلفه  
بالعارض المار به نوعياً لأوضاع وأما المشتق فأنه أشق وكان وجه اشتراكه  
للمركب به لم يلاحظ حين الوضع من حيث لفظ مفرد في نفسه بل لخواص  
حيث أنه مفصل الجزء ماري هو المشتق منه وصوري قائم به كاعتقظت بخلاف

مفهومه  
خصوصية معناه بخصوصية فأنه الموضوع نوعي إنما هي فأنه تلك  
للخصوصية لا غير وقبلنا أنه يبيد معناه أنه يبين من حيث أنه متعلق  
بخصوصية لا مطلقاً فالمفاد في الحقيقة من الخصوصية وذلك لا يتصور في  
لفظ موضوع شخصي موك وضع لمعناه وضع خاص إجمالاً إذا العلم بوضعية يتلزم  
العلم باللفظ بجميع خصوصياته الشخصية فلا يتحدد له خصوصية واحدة عند  
التقاطيع لمبدأ اللفظ بها خصوصية جديدة في المعنى البرة على خصوصيات المعلومة  
ضمن العلم بالوضع وأن شئت تفصيل الإجمال فاستسحق في المثال فنقول إذا علم  
المساح بوضع اسمها لفاعل ومع لفظ قايير لم تكن توقف دلالة على العلم بوضع  
ما معناه فأنه إذا العلم بوضعية لا يتفطن العلم بمعنى قائم بخصوصها  
ففيها خصوص لفظه فأنه خصوص معناه أي من قام به القيام بخلاف ففأنه  
والذي وأما هو بأنها وإن وضعت لمعانيها إجمالاً وعموماً فلا يتصور أنها  
بعد العلم بوضعها الخصوصية معانيها وظاهر عدم أفادتها أيضاً إذ  
الخصوصيات التي تحصل في اسم الإشارة من خصوص المشار إليه وقبيل  
المتكلم شارته إليه وفي الموصول من الصلة المعبودة بين المتكلمين  
وفي الضمير الغائب بين المرجع المتقدم وحين فلا أفادة في الفاظها أصلاً  
فظهر أن مناطها النوعية تقع في الأفادة جميع المشتقات بأنواعها  
لنوعية أوضاعها لا عموم الوضع كما ظنه والاعتناء بالأفادة كلها وضعه  
عالم من المبهمات أسماء الإشارة والموصولات والضمائر أيضاً وليس ذلك  
ويظهر لها لما يكاد يجمع بين الأحوال وهوانهم قد حكموا بكون من الأداة

وضع عام كمن العلم  
بوضعها مستلزم للعلم  
بها بأشخاصها

لاحتياجها



ما اذا صلح الواضع بنفسه لنظام معين او وضعه باخر معين ومن هنا ترى كيف  
تعالى بها من حيث هو مدلول المادة المشتق منها وذات ونسبة الحد  
التي نسبتها تقييدية غير تامة في الاسماء وزمان ونسبة في الافعال وهذا  
مدلول صيغها ولذلك اعتدوا على عدم علمهم بالحكمة من المركب ولا لزوم  
على صيغها بان الدال جزء الصدى والمعتبر في المركب لا لتجزئه للماد  
المركب المسموع فلا يعلف تنزل المشتق ايضا من مركب فيجوز فالمراد بالمركب  
في قول الجمهور ما كان مركبا حقيقة او شكرا والمركب ما يقابل ويطلق عليه كالمركب  
وكلام الجبر من غير اختلاف مريب وظهر به لك ان الفرق بين وضع المركب  
وعين ليس مدعى اخر غير الجواب الاول بل هو عين جواب بالفرق بينهما  
بالعادة والاعادة وامر اخر في اذنية فلا حاجة الى الاعادة والاعادة  
اشارت بقوله ولا يصح عموم الافادة للصاير والى ما لا يجعل وضعها  
ويعتبر نوع عبارة كما اشير اليه فيقارن في تعيين اشتراط دلالة اللفظ  
على معناه بالعلم بضعفه له وان الدلالة بتوسط تذكر الوضع فيتمسك  
لتذكر لفظ اللفظ والمفهوم بربما استشكل بعض الفضلاء على ان اللفظ  
اعمالا لاصح لوضع تفهنا لوضع كماله لا لاجل كماله اللفظ عليه وجوابه ان  
لم يرد قصور المعنى لتذكر الوضع لا يلزم ولا يخلو لانه اللفظ على ذلك  
المعنى للدلالة الا كمن سبى ولو توسط حصول المدلول في ذهن  
المتكلم وهو حاصل بتوسط تذكر الوضع لكن ليس مدلول اللفظ هو المعنى

المقصود

المقصود بتعريف اللفظ باللفظ لا باللفظ بل باللفظ عليه  
باحصانه في قلب السامع قصدا وباللغات لا بمجرد التصويير بل على العناية  
والاشتقاقات ولا يلزم فيه مرتين اذ الاول ضعيف لا يوجب الوجدان  
اورا لا تقوى منه بل ربما لا يحسن بعد تذكر الاستعمال لتذكر الوضع ايضا  
واذا رجعنا على ارادته مردودة الى جعل الدلالة دالة على ارادة المعنى  
وقصده من اللفظ باطل وذلك انهم اختلفوا اهل هي تابعة لارادة  
دائرة عليها وجودا وصدقا حتى لو لم يقصد المتكلم اللفظ معناه لم يكن دالا  
عليه قولان والخيار والعدم وازاء تفرط القول بالتعبير افراط القول  
بالدلالة الذاتية بمعنى ان كل لفظ يدل بطبيعة على معنى او معان قالوا ان  
المراد بالدلالة اللفظ ليست ذاتية لكنها ليست تابعة لارادة بل بحسب  
الوضع فانما سلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان تصور ذلك  
اللفظ محفوظا لمرئ الخيال صورة المعنى مرسمة في البال فكيف يمكن اللفظ  
تعلق معناه سواء كان مرادا او لا انتهى وايضا يجوز من انفسنا ان نشهد  
به قوم محققون انما لو اردنا نقول معنى في نفسه من غير تحليل اللفظ لوال  
عليه لغيره لم يتمكن من ذلك لشدة الإلصاق والعادة بتوسط اللفظ في اللفظ  
والاستفادة فاذا لم يتكلم لفظ المعنى مع قصد الدلالة او لا بد من ذلك  
تحليل اللفظ دال على معنى متبع معقولات المعنى بتوسط اللفظ وفي صفة كيف  
يمكن تحليل اللفظ او لا وصدقا ولا يكون دالا على ما كان يدل اذا كان

الاولاد لا يكون فلا حارفة والثانية ان ظاهر القيد يدل على عدم اشتراك  
غير متناهية لكن لا حارفة في اشتراك وجهها فيكون امكانها متناهية ان تجوز  
ذلك او المراد وجود كثير غير متناهية بمعنى انه لا ينفك الحد كما قلنا فهو كلى  
لا يشترط في اولاده او المعنى ان قول الشركة في الكل انما يكون بالنظر الى نفسه  
حتى يقع منهوا لوليد ايضا يتقبل الشركة في نفسه وان امتنع بدليل خارج  
عنه فذلك لثقل نقول لا ينفك في الكل من حيث هو كلى وجود افراد او عدمها  
ولا تشابهها ولا تشابهها وانما ثبت بعض ذلك بتجريح كاشتراك افراد  
او غير واحد واشتراك تشابهها في الوجود محتملة او مطلقا ثم الموصوف بالجمعية  
والجمعية اولادها لذلك هو المفهوم وينبغي لفظه الدال عليه فيها ان يكون  
والكل فيوصف بلفظها بالكل والجمعية تشابه كلياته من حيث هو كلى  
الوصف بحال المتعلق وتسمية الدال باسم المدلول وقول بعضهم باصطلاح  
عليه تسمية جملة فلا يتم في الجزئ اذ كل لفظ جزئ حقيق لا محال في جزئ  
اذ الحقيقة ان كل لفظ له اعتبارات احدها اعتباره في نفسه من حيث الوجود  
متعلق ووجهه بالجزئ وهذا الاعتبار حقيقة وتماثها اعتباره في نفسه من حيث  
ان وجوده في الخارج كما يقال سمي العلم جزئ وهو خارج عن هذا الموجود في  
الخارج لوجوده في الذهن كان جزئيا وتماثها مقابلة المدلول فيقاب  
جزئ اعجل المفهوم ولا شك ان جملة ايضا واصطلاح عليه واشتراك لا ينفك  
غير والمفهوم ان الكليات كائين بلا تفرق في غير اقتراف احداهما  
عن صاحبه متساويان كالتساوي في الانسان والنسبة بينهما المتساوية

الاولاد

هذا اللفظ الواضع كان يقول عند الوضع كماله استطاعت هذا اللفظ لانه  
هذا المعنى وان راجع الى المقام كماله وجودا متساويا وان الدلالة  
فهم المعنى من اللفظ متى طلق واذا اطلق فينا ان المعنى عرف المعنى  
هو الاول لقصص النظر في على القوا بين الكلمة وفي غير الامم فالدلالة التي  
ليست وائمة لا بد على القرينة عين معينة هنا والقرينة خلافا لاهل الجمعية  
بيان المفهوم من اللفظ اذ منع الشركة في جزئ حقيق وشخصي والاكبر  
ما قام بها بنفسه وسواء لم يمتنع ما منع اصلا او منعها اخر خارج كقولهم  
فانه في نفسه لا ينفك الشركة لكنها امتنعنا لدليل الخارج وكل سؤا امكن ان  
افاده المشاركون فيها لان كان العام المقيد بالوجود فيتميل الوجوب والاكمل  
الخاص الى تمتع افراده ولكن لم توجد كالتفكار او وجود فرد واحد  
فقط سواء امكن ان يوجد غير كالتفكير لا كالحاجب لوجود كثير سؤا  
سواء امكن ان لا يمتنعها لم لا يكون افراده ممكنة كثر ملك الماوى وهذا  
اقسام ما امكن افراده والجميع المتصان فيفيد العموم فالواجب قسم ما امكن  
جميع افراده لكن بمنع عدم امتناع الجميع امتنع البعض كالحاجب حيث امتنع غير

الاولاد



موجبتان كليتان متعاكستان في كل انسان ناطق وكل لسان انسان  
 كتحقيقها فانها ايضا متساويان في كل انسان ناطق وكل لسان ناطق لا  
 انسان اذ لو صدق احد المتضادين لم يصدق الآخر لصدق اصله لا متناع  
 ارتفاع الاصل ونقيضه معا فان صدق الاصل الآخر ايضا اجتمع نقيضه  
 والا فترق عن مساوية كلاهما متعكسان ولا تضاد متباينان  
 بتباين كليهما وهو افتراق كل عن صاحبه كليهما واصلهما لبيان كليتان  
 متعاكستان الطرفين كالانسان والحجر فلا شيء من الانسان يحجر ولا من الحجر  
 انسانا وكلبيان اعم واخص مطلقا ومن جميع الوجوه مع اى مع التضاد حال كونه  
 كليهما ثابتا لواحد من الكليتين دون الآخر اعم واخص فذو التضاد اكل اخص  
 مطلقا والآخر اعم كذلك كالحيوان والانسان فبينهما سوية كلية بوصفها  
 الاخص بالترجيح بوصفها الاعم فكل انسان حيوان وبعض الحيوان  
 ليس انسانا بعكس تقييدها الفرق مستفاد من صيرى الكليتين او  
 صيرها في اعم واخص على المثالين في الحاجة اوجوب عن محذوفاتهما متساوية  
 بعكس تقييدها فان تقيضي الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا لكن بعكس  
 العينين فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم فكل حيوان لا انسان وليس  
 بعض الانسان بالحيوان والا لكان بعض الانسان بالحيوان لاننا فيلزم صدق  
 الاخص مطلقا بدون الاعم مطلقا وهو متعكس فكان كل انسان لا حيوانا فلا بد  
 صدق الحيوان على الانسان ايضا فان كان كليهما ايضا كائنا ما هما بين  
 فيكون عنهما كذلك المأمور والمعرض لهما اعم واخص مطلقا ولا كان تجزئيا فليكن

الانسان

فان قيل قد يقال ان الانسان  
 لا يكون بالحيوان الا في بعض  
 احواله كالحال في بعض  
 احواله كالحال في بعض  
 احواله كالحال في بعض

الانسان اخص لزم موضوع الموجبة الكلية واللاحيوان اعم لجوار وضعه  
 الجزئي فيكون عنهما كذلك بعكسها الانسان اعم والحيوان اخص والفرق  
 والكليتان اعم واخص من وجههما اى مع التضاد والفرق كائنا في  
 واحد من الكليتين ويتعكس وجها لتناقض بينهما ولو في الجملة كون التضاد  
 كليهما وبالعكس فلا جرم انهما جزئيتان ثابتان لكل من الكليتين فكل منهما  
 اعم من الآخر من وجه واحد واخص من الآخر من وجه التضاد فيستدعي اجتماعهما لا محالة  
 في تضاد واحد ولا بد من افتراق هذا عن ذلك وعكسه في هاتين الجزئيتين  
 فيحصل موجبة جزئية صريحة هذا اذا توسلنا جزئيتان متعاكستان  
 الطرفين كالحيوان والابيض فبعض الحيوان ابيض وبالعكس ليس بعض  
 الحيوان ابيض وبالعكس وتقييدها بتباين جزئي وهو التباين في الجملة  
 اعم من الكلي ومن الجزئ المحقق فبعض العموم والخصوص من وجه فان تقيضي  
 الاعم والاخص من وجه قد يكون متباينين بتباين كليهما كالحيوان والا  
 انسان او غير الانسان فانها اعم واخص من وجه لثباتها في المبدأ  
 وتناقضها في الجاد والانسان ونقيضها هما متباينان كليهما اذ لا شيء  
 من الاحياء انسانا ولا من الانسان بالحيوان وقد يكونان اعم واخص من وجه  
 كعبيبهما كالحيوان والابيض لمضاد تقييدها في السما والاسود وتناقضها  
 في ابيضه واسود الحمران فالضابط اكل الدارين بينهما هو القدر المشترك  
 بين التباين الكلي والعموم من وجه وهو التباين الجزئي كالمستباينين بتباين

فان قيل قد يقال ان الانسان  
 لا يكون بالحيوان الا في بعض  
 احواله كالحال في بعض  
 احواله كالحال في بعض  
 احواله كالحال في بعض

فان قيل قد يقال ان الانسان  
 لا يكون بالحيوان الا في بعض  
 احواله كالحال في بعض  
 احواله كالحال في بعض  
 احواله كالحال في بعض

فان قيل قد يقال ان الانسان  
 لا يكون بالحيوان الا في بعض  
 احواله كالحال في بعض  
 احواله كالحال في بعض  
 احواله كالحال في بعض

فان قيل



هي اذ كمل منها لصدق احد كليهما على نفس الآخر فالعكس والتناقض هما  
اي عدم صدقهما كذلك على ان لا عدم صدق لصدقها على نفس الآخر فاذ صدق  
احدهما على فرد خاص لم يصدق على الآخر فصدقنا رفاقه وان صدق  
احدهما على نفس الكل الآخر على هذا فالصدق والانسان متساويان لعدم  
في ثالث كذلك اذ كمل صدق على الانسان فهو جرمي حقيقي كدليل  
نوعا والا فكل هذا لتساؤل دون الانسان فان قلت كيف يكون متساويين  
وقد صدق لصدقها على الآخر فقلنا بعض النوع انسان وليس كذلك  
المتساويين قلت قد عرضت ان المعبر في الصدق الحمل المقارن فاما علم  
فلا يحيل بوجوه الصدق المعبر لا بعدد التناقض وقلنا بعض النوع  
انسان وان صدق لكنه غير متعارف لعدم ان ثالث المعبر في الحمل المتعارف  
في القضايا المتعارفة اذ صدق ان الانسان لكل نفس صدق للنوع  
لما ان فرد فرد لها فكل سبعا ثانيا لصدق النوع على الانسان  
لما عرضت ان ليس الصدق المعبر هنا في شيء بل المتحقق في النوع فحقن  
الانسان وكما الفصل في كل فرد الحيوان والجماد والنبات ما يقال  
من ان مقتضى الحكم العقل في الاربع كجواب ايضا ان كل كليم فردا  
بدونها من تحقق احدى النسخ الاربع وهو متحقق في الحيوان  
لانها الاربع اما النبات الحيوان فصدق الحيوان نفس وبعض الحيوان  
واما النوع مطلقا فصدق الكل من جانبه وانما النوع في فرد  
اشتراف ليس من الحيوان وفرد في نفس المصادق وهو في كل ما عدا

هذا هو المقصود من هذا الفصل  
في بيان صدق النوع على الفرد  
والفرد على النوع في القضايا  
التي هي في صفة النوع  
فان صدق النوع على الفرد  
فان صدق الفرد على النوع  
فان صدق النوع على النوع  
فان صدق الفرد على الفرد

منان

من ان الشيء والوجود متساويان في الحقيقة كما ان الشيء والوجود  
كما ان الاشياء والوجود يصدق عليها احد المتساويين اذ لا فرد لها فيصدق  
انها لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان  
الصدق في الكليات الحقيقة الارواح بحسب نفس الارواح في الرضعية جرمي  
المتنل وظاهر ان كل من الاشياء والوجود يصدق لصدقها لصدقها  
مصدق لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها  
الصادقة بحسب نفس الامر غير الشاملة لغيره عن الباب نحو الاشياء والوجود  
بالصدق الاول ونحو الشيء والوجود بالثاني فان من ان لا يصدق كليات في بعض  
خلاف الحقيقة فانهم انما اعتبروا الافراد الرضعية في الحكم بكليات الفرق  
والا لكان ينبغي جعلها جزئيات لعدم اشتراكها في نفس خارجها اذ قطعنا  
النظر عن تلك الافراد الرضعية الرضعية كاصح من الحق الذي في ما لهم  
لا يعتبرون تلك الافراد في اشياء النسخ كليات في اذ انما امر او هذا  
فيها باعتبار افرادها الرضعية لزم جريها في نفسها انما لم يصدق  
على قاعدة النسخ كسطر لها حقا فائدة اخرى في باب الصدق  
شأنه متساو ولذا ان يكون الخلق قولنا بعض النوع ان لا يصدق لصدقها  
قولنا هذا بالعكس المستوي او قولنا بعض الانسان في ان لا يصدق انما حل فيه على  
نفس الانسان التي لا يصدق لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها  
ومن هنا صدقوا العكس بالصدق المتعارف من المحصولات في بعض الحيوان انسان  
المعكس لبعض الانسان حيوان هذا كله اذ المعبر في النسخ في كليات النسخ  
الاشياء والوجود متساويان في الحقيقة كما ان الشيء والوجود  
كما ان الاشياء والوجود يصدق عليها احد المتساويين اذ لا فرد لها فيصدق  
انها لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان  
الصدق في الكليات الحقيقة الارواح بحسب نفس الارواح في الرضعية جرمي  
المتنل وظاهر ان كل من الاشياء والوجود يصدق لصدقها لصدقها  
مصدق لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها  
الصادقة بحسب نفس الامر غير الشاملة لغيره عن الباب نحو الاشياء والوجود  
بالصدق الاول ونحو الشيء والوجود بالثاني فان من ان لا يصدق كليات في بعض  
خلاف الحقيقة فانهم انما اعتبروا الافراد الرضعية في الحكم بكليات الفرق  
والا لكان ينبغي جعلها جزئيات لعدم اشتراكها في نفس خارجها اذ قطعنا  
النظر عن تلك الافراد الرضعية الرضعية كاصح من الحق الذي في ما لهم  
لا يعتبرون تلك الافراد في اشياء النسخ كليات في اذ انما امر او هذا  
فيها باعتبار افرادها الرضعية لزم جريها في نفسها انما لم يصدق  
على قاعدة النسخ كسطر لها حقا فائدة اخرى في باب الصدق  
شأنه متساو ولذا ان يكون الخلق قولنا بعض النوع ان لا يصدق لصدقها  
قولنا هذا بالعكس المستوي او قولنا بعض الانسان في ان لا يصدق انما حل فيه على  
نفس الانسان التي لا يصدق لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها

فان في هذا الفصل  
في بيان صدق النوع على الفرد  
والفرد على النوع في القضايا  
التي هي في صفة النوع  
فان صدق النوع على الفرد  
فان صدق الفرد على النوع  
فان صدق النوع على النوع  
فان صدق الفرد على الفرد

ولما اذا اعتبرت بحسب الحقيقة فاجرة ج صدقها وحملها على شيء ضا من المتعارف  
والية اشارة لم لا اعتبرها النوع والانسان بحسب حقيقة النوع  
فالنوع في اعم من الانسان مطلقا بمعنى ان كل ما تحقق الانسان اكل تحقق النوع  
وقد تحقق النوع بدون الانسان في ضمن الرضعية في انواع الحيوان ونحوها  
والنسخ كالج بين القضية انما اعتبر على هذا الوجه فلو اننا افترقنا  
الصدق بين القضايا انفسها اذ لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان  
في اعتبار القضية بينهما ملاحظة فحققت فيقال قولنا هذا حيوان اعم  
مطلقا من قولنا هذا انسان اذ من تحقق انما تحقق الاول ولا عكس  
كلية وقولنا هذا انسان مبين كلية لقولنا هذا جرم اذ كمل تحقق لصدقها  
انتي الآخر فقولنا المحكمة العامة اعم للقضايا الموجهة مثلا يصدق برعمها  
بحسب الحقيقة وكذا في نظائرها كاي في محله **فصل** في اذ ان في بعض  
واجبا منها كليات النسخ فنقول ما اكل كل الذي لا يقتل في انفسها  
وحقيقة من حيث هي من قطع النظر عن الامور الخارجية العارضة لها  
بدون اريد ذلك اكل سواء كان ذلك لاجل ان نفس حقيقة اولاد  
جزؤها واخره بالحقيقة على المصانف لانه لا يقتل بدون مصانف لكن لا  
يتوقف مقتله من حيث هو على مقتله الآخر بل من حيث ان هو مصانف بوصف  
المصانف كاجرة الجرمي بخلاف اللذان اوتي ما لا دليل ثبوت فيها  
اذا جرت ثبوتها بطلت في انفسها لعلها في انفسها اذ ان جرمها  
لها فكلها فما نستطيع من لائق بالذات فيها فتجوز في مشاركتها

هذا هو المقصود من هذا الفصل  
في بيان صدق النوع على الفرد  
والفرد على النوع في القضايا  
التي هي في صفة النوع  
فان صدق النوع على الفرد  
فان صدق الفرد على النوع  
فان صدق النوع على النوع  
فان صدق الفرد على الفرد

لذلك

الذات في عدم المخرج عنها وذلك كالانسان والحيوان لا يستلزم تحقق جرمي  
الايها ولا يشترطها انما هو لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها لصدقها  
اوجزها فلا يتصور في الذات بدون ولا يشترطها لصدقها لصدقها لصدقها  
العلية بين الشيء ونفسه وهو لمن يتقدم المقتضى من محله بخلاف  
فيها فانه اما عرض اول ويسمى ذاتيا ايضا وثبوت الذات معلل بها لا سلطة  
في الثبوت او غيرهما فتبوتها بواسطة فهو معلل تلك الواسطة فالمراد  
بالعلة هنا العلة في الثبوت لاقى الانشآت والصدق والصدق حد  
الذات على الارز المبين لان ثبوتها لا يحتاج الى دليل وقد يشكك  
بالطابق للمعنى على ان حل الاحاسس العالية على انواع انما هو بواسطة  
حل المتسلمات وحملها بنوع السوال وقصص الرضعية ان  
الانسان معللة بحسب انفسه والحقان الجسم جرمي من الحيوان فلا يكون ثبوت  
وهو مقدم معلل لثبوت الحيوان وهو متاخر فليحل قولهم على العلية في  
الصدق والاشياء دون الثبوت فلا اشكال وهو ان لائق بالنسبة  
الجزئية اما عين حقيقة وقام مقبها فذبح كالانسان لا يضاف الى  
زيد وعده ولا يمكن عينها فلا محالة يكون جرمها اذ المزوج ان ذات  
فلا يكون خارجا ورج فان اخضع بنوع واحد بان يكون جرمه دون غيره من  
الانواع ففصل لا يصدق ذلك النوع وغيره من جرمه ولا يكون جرمها واحد  
منها لكان جرمها من انواع متعددة وحقا في حقيقة جرمي مشترك بين تلك الانواع

فان في هذا الفصل  
في بيان صدق النوع على الفرد  
والفرد على النوع في القضايا  
التي هي في صفة النوع  
فان صدق النوع على الفرد  
فان صدق الفرد على النوع  
فان صدق النوع على النوع  
فان صدق الفرد على الفرد







هذا هو الوجه الثاني في ان  
الحيوان لا يتصور له  
الاعتدال في ذاته

الحول لا يعني تقيد به بالتحديد بل يعني عدم تقيده بشئ ولا يحد منه فاسم خرج بقوله  
مختلفة الانواع الحقيقية وصفها القريبة وحاصها وقوله يخرجها هو  
المتنوع المبيد والفرق العام وسائر الخواص قد علم من المبدأ الجذلي لا بد  
كونه متوقفا في جواب هو على مهية وبعضها شاركها في الكيفية لانه اقل  
يقتضي القول على مبيات مختلفة فان اجيب به عن مهية مع بعضها شاركها في مهية  
فقط ولا يقال في جواب ما هو عليها المعنى الآخر من المتفاوتات فيعيد  
كلها في جواب للسؤال بما هو من الانسان وبعضها شاركها في الحقيقة  
بالاشراك في بعض الحكم كالحمار وما اذا سئل عنه وعن بعض ما شاركه في  
وما بعده ايضا فلا يجاب بالجميع بل بما بعد في الاجزاء في اربع المرات  
الجميع الثاني وسائر الحيوان كالحمار والاربعاء والاربعاء والاربعاء  
على عدد مرات البعد في احد ان حصل الفرق جواب كل جنس في جواب  
آخر فالشاركات في القريبة هو الحيوان تمامه فقط المتساكات فيها  
يليه وهو المبيد برتبة وهو الثاني يجابه وبالقريب وفي المبيد برتبة  
كالجميع برتبة وهكذا ويجاب بالجميع من المهية كل واحد من شاركها فيه  
كالحيوان فانه الحيوان من الانسان وكل ما شاركه فيه فترفعهم بواسطة  
والمرحوم في عبارات القدماء او عن الجميع قريب وفي التمهيد لكل الاعم  
واللام ونيقضان بالبعد لانه ايضا جواب عن المهية جميع متساكات فيه  
حاصل في الانسان والفرق في العلم الى غيرها من افعال الحيوان وما التبت

والشجر

والشجر وغيرهما من المزام وغيرهما من الاجسام فالحيوان بالجميع لوانه لا يمتد  
فالحيوان الثاني وقوله او كاعتداله على كل واحد من ان يكون متوقفا بالمهية  
او مع غيرهما سؤلا استوعب جميع المتساكات فيها لاما لكل افرادي لا يومهم  
اللفظ الاداة المجموع من شئ بل المجموع ايضا لا يحد افراد قوله كل واحد بالكلية  
يشيخ المتقرب ان المقربة في القريب فانه جوابا عن المهية وكل واحد من شاركها  
فيه واثنين منها وثلاثة من الجميع فلا يمكن ان يجاب به عن الجميع فقط وشم  
المقصود من عباراتهم والسؤال هو ان حقيقته هو كل متوقفا على افراد مهية  
واحدة في جوابه اي جواب ما هو سواك انت افراد حقيقة كالانسان او  
متدرة كالاعتدال او مختلفة كالنوع المحصر في فرد والمعاد قوله على  
افراد مهية واحدة فقط فلتسا في الجملة ام زمان يقال على افراد مهية  
اخرى ايضا ام لا والا اعتقد الحد بالنسبة الى القول على مبيات متوقفا  
على مهية واحدة في الجملة لا فقط ونوعا صافيا وهو كل في يقال فيه ان  
جوابا عن الجميع عليه او على ذلك الحكم وعلى كل حيوان يقال عليه  
وعلى الشجر مثلا الجسم الثاني في جواب ما هو منها نوعا في الاضافات الى  
الكل المتوقفا عليه ما خرج باعتبار ان ذلك الصنف لا اذ اكتفى  
عنه بما سبق ولا حاجة الى التعيد بالقول الاول بناء على ان قول  
الجميع على الصنف بواسطة النوع الاول وبالذات على التعيد على الصنف  
المحدج على كل نوع حقيقته في النسبة الى الجسم المعاني المتوسطات  
فانهم ان يكون النوع الاضافي اعم مطلقا كما عليه القدماء وليس كذلك

الغرض وكذا يجب ان تنسب الانواع الى المبدأ العالي منهية الى نوع بل اقل  
هو نوع الانواع لا نوع فخره والمتوسطات بين العالي والناقل لشيئ متوسط  
هذا في المبيات الحقيقية واما الاعتباريات فلا تعقل الى حد نزولها كما لا يعقل  
اعتبار العقل فلان يعتبر كل نوع نوعا اخر باعتبار الارتفاع والارتفاع  
فيها في مطلقا فلا يجوز للقول ان يعتبر فوق كل جنس جنسا اخر لان  
ذلك انما يتصور بتجليل العلم بالمهية الحقيقية فيلزم عدم تساويها وهي متساوية  
لا يجوز العقل عن اصل الاعتبار والفصل في ان جميع المهية النوعية انما  
نوع اخر شرطي منها في حقيقة ليس منها فخره اي هو فصل في القريب  
كالناظر للانسان يميز عن شركائه في الحيوانية او جنس بعيد فيجب ان  
الميز له عن شركاء الجسم الثاني الثاني المميز له عن شركاء الجسم متوقفا خزان او  
للاول اي والفصل مع المميز بالفتح لان الناطق مثلا انما يميز الانسان  
عن شركائه في الحيوان لانه داخل في حقيقة الانسان وهو فيها فيقول ما  
وتحصل حقيقة وهو المعنى بالمقوم مشترك بين المميز والمميز عنه  
فان الناطق قاسم للحيوان الى الانسان وعينه حيث حصل بالقبول الى  
الحيوان قيم له وبعده قيم اخر ومنه لسان مقدم لما فوقه الى الفصل  
القاسم للشيء السابق قاسم لما فوقه من المتوسطات والعالي فيعلم بالتمام  
ان حكم كل منها بالنسبة الى قوة له لا لاشارك العلة من ان قسم القسم قسم  
والاولي قسم الثاني لانا في الحقيقة وهو النوع السابق والاصناف وهو

واعا هو وهو اعم من وجه لبقا وقها في الانسان لانه متوقفا على مهية واحدة  
فقط ويقتضي عليه وعلى الفرس الحيوان في جوابه هو وتفاوتها في البسيط فانه نوع  
حقيق وليس ايضا في الاخص لا حتى يقتضي عليه وعلى غيره في الحيوان فانه  
نوع اضافي الثاني وليس حقيقته لانه متوقفا على مبيات مختلفة وفي المبدأ  
المنطقية كقوله اذا الكلام في الاجزاء الحقيقة عقلا والنقطة ليست كذلك بل لا  
جزء لها لانها لا تقبل القسمة في جهة ولا يرا اطلاق البساطة لانها حاص  
بقرائن المقام واطراف الكلام الى العقلية اذ لم يبق كلام في غيرها وقيل النوع  
الاصناف اعم مطلقا قال به القدماء بناء على ان من ان كل نوع حقيقته هو عدم  
نوع اضافي ايضا لانه لا يخرج كل اخر فانهم حصره حقا في الموجودات الممكنة  
في المقولات العشر وهو الجوهر والاعمال التسعة للعرض فلا يشتر من هذه الناحية  
العشرة نوع وردت كقولك متوقفة حقا لما تحتها والخصا الى الاجسام العشرة  
بعد تسليم كقولك العشرة لانه في ذلك لا يسم فلم يثبت لاعتناء ان يوجد نوع بسيط  
لاجنس ولا فصل له ولا يعني ان التحقيق ان النسبة بين مفهومين لشيئ معين مد  
هو المعنى من وجه كما هو مصدقنا هنا واما اذا اعتبرها بحقيقة خارجا  
في جنس الافراد الحقيقة كما هو المعنى في موضع الحكمة الطبيعية فانها العدم  
الناطق اذ لم يثبت تحقيق نوع بسيط كذلك بل العلة جواره عقلا وليس  
القدماء فظهر في ذلك ان لما ثبت تناهي اجزاء المبيات الحقيقة كاي في  
يلزم تناهي الاجناس وان ترتب كما لاجناس الحقيقة صاعدة من النوع  
السابق منهية الى الجنس عال هو جنس الاجناس لا جنس قوة وحصره في

العشر



المتوسط اذا قيل ان القوة ظهرت في ذلك الحس القوي فوق انطباع بين السائل  
والعالى كما في الهندس على ما نحن من القوة والعلو متحدان معنى وكما  
ان ليس قسم العال متسا للماحة وهو ظاهر وهذا الفصل المقوم اصلا وعكسا  
فكل قسم للعال مقوم للماحة لان جزء الجزء ولا عكس اذ ليس المقوم اتافلا  
مقوما لما فوقه والكان الكل جزءا من جزءه ولا فصل بين قسمي الفصل  
لا بد من كونه غير شئ في شئ ولا يسمى فضلا لا فاصل بينهما فبهم من  
انه يجب ان يميز الميزة النوعية عن شئ كانها في جنس قسما لا يبعد فتم تحقيق  
حين لا يتحقق فصل ومنهم من قال ان الفصل قسمان ما عينا شئ عن شئ وكما  
جنسه وما عينا عن شئ كما في العود لحوار تركب هبة من امرين متساويين  
اذ لو كان احدهما اعم كان جنسا للآخر والاولون يجادلونه وقد استدلل على الاستدلال  
بما لا يكاد يتم لكن الاستدلال السام حاكم بالخصا الفصل المصطلح في الميز عن  
المشاركات الحسية وعدم الذاتي المميز عن المشاركات الجوهرية وما ادعى من  
هبة من متساويين ليس هو ان هو مجرد احتمال عقلي لا يتحقق فيكم الاستدلال  
والمخاصة قد علم احدها بانها على معنى خاص افراد حقيقة واحدة وهي متوالية في  
جواب شئ من الجنس هو في حيزه فاذا علم السائل الانسان ما به حيوان واراد  
تميز عن غير من انواع الحيوان من غير غير قال الانسان اى حيوان هو في حيزه  
فيجاء بمخاصة كالفصل حيث يقال جابا لبقول السائل اى شئ من الجنس هو في حيزه  
وجوهه فيقال الانسان اى حيوان هو في حيزه ويجاب بالناطق والفصل وكما

يرى

المتوسط اذا قيل ان القوة ظهرت في ذلك الحس القوي فوق انطباع بين السائل  
والعالى كما في الهندس على ما نحن من القوة والعلو متحدان معنى وكما  
ان ليس قسم العال متسا للماحة وهو ظاهر وهذا الفصل المقوم اصلا وعكسا  
فكل قسم للعال مقوم للماحة لان جزء الجزء ولا عكس اذ ليس المقوم اتافلا  
مقوما لما فوقه والكان الكل جزءا من جزءه ولا فصل بين قسمي الفصل  
لا بد من كونه غير شئ في شئ ولا يسمى فضلا لا فاصل بينهما فبهم من  
انه يجب ان يميز الميزة النوعية عن شئ كانها في جنس قسما لا يبعد فتم تحقيق  
حين لا يتحقق فصل ومنهم من قال ان الفصل قسمان ما عينا شئ عن شئ وكما  
جنسه وما عينا عن شئ كما في العود لحوار تركب هبة من امرين متساويين  
اذ لو كان احدهما اعم كان جنسا للآخر والاولون يجادلونه وقد استدلل على الاستدلال  
بما لا يكاد يتم لكن الاستدلال السام حاكم بالخصا الفصل المصطلح في الميز عن  
المشاركات الحسية وعدم الذاتي المميز عن المشاركات الجوهرية وما ادعى من  
هبة من متساويين ليس هو ان هو مجرد احتمال عقلي لا يتحقق فيكم الاستدلال  
والمخاصة قد علم احدها بانها على معنى خاص افراد حقيقة واحدة وهي متوالية في  
جواب شئ من الجنس هو في حيزه فاذا علم السائل الانسان ما به حيوان واراد  
تميز عن غير من انواع الحيوان من غير غير قال الانسان اى حيوان هو في حيزه  
فيجاء بمخاصة كالفصل حيث يقال جابا لبقول السائل اى شئ من الجنس هو في حيزه  
وجوهه فيقال الانسان اى حيوان هو في حيزه ويجاب بالناطق والفصل وكما

لا يقتل الاعراض المعنوية كما هو المعقول الاول يعني ان يكون متناوضا مع وجوده  
في العقل الا يعرف من غير المعنوية من اى الاعيان الخارجية ولا يعرف قوله ولكن  
في الخارج ما يطابقه الخارج لان الميزة والاضافات وقيل هو مستند الى الحاجة  
الى اذ قد لا يرد ما يردنا انما انما العارض المحسوس لا يوجد له معنى وقد يرد في  
مصدق الاول على الوجود والوجوب نيا على ان الوجود ليس من الخارج بل من  
الى الموجود الخارجي كالتراد والبيان ونحوها من الصفات الانشائية ليس  
الخارج الانشائي الموجود وروايت الوجود انما هو في الشؤون العقلية والوجوب  
للوجود لا نكاد الوجود بخلاف الثاني او لا معنى لاختصاصها بالوجود اذ هي  
تأخر الوجود وتصلها الثاني لا لا معنى لاختصاصها بالوجود اذ هي من نفس الميزة  
عن نفسها وانما الوجود هو وجودها بالوجود والحقائق العقلية وحدها وانما ان  
يكون المعقول مستقلا بالمعنوية غير محتاج الى معقول سابق كالمميزات الخارجية  
والثانية انما يكون محتاجا الى معقول موضوع ثم عرضة بحيث لو كان العقل عقلا  
مستقلا منزه عن عرضة لم يتمكن من ذلك وليس كما قيل في الدرجة الثانية  
معنوية لانها عرضا هو ايضا صفاتها اذ ما كانت اتراعى العقل اياه من  
عرضة هو وجوده الخارجي لا بقوة فانها وان كانت غير موجودة خارجا على  
احواله بل في الاضافات لكن الخارج طرط لاضاف الاربها كما في  
فان طرطية الخارج لاضاف امر اخر اعم من كونها الاصل كالاخر  
في الخارج كالجسم وبما ضده ويكره الموضع فقط موجودا في كبره وعماده

لا يقتل

المتوسط اذا قيل ان القوة ظهرت في ذلك الحس القوي فوق انطباع بين السائل والعالى كما في الهندس على ما نحن من القوة والعلو متحدان معنى وكما ان ليس قسم العال متسا للماحة وهو ظاهر وهذا الفصل المقوم اصلا وعكسا فكل قسم للعال مقوم للماحة لان جزء الجزء ولا عكس اذ ليس المقوم اتافلا مقوما لما فوقه والكان الكل جزءا من جزءه ولا فصل بين قسمي الفصل لا بد من كونه غير شئ في شئ ولا يسمى فضلا لا فاصل بينهما فبهم من انه يجب ان يميز الميزة النوعية عن شئ كانها في جنس قسما لا يبعد فتم تحقيق حين لا يتحقق فصل ومنهم من قال ان الفصل قسمان ما عينا شئ عن شئ وكما جنسه وما عينا عن شئ كما في العود لحوار تركب هبة من امرين متساويين اذ لو كان احدهما اعم كان جنسا للآخر والاولون يجادلونه وقد استدلل على الاستدلال بما لا يكاد يتم لكن الاستدلال السام حاكم بالخصا الفصل المصطلح في الميز عن المشاركات الحسية وعدم الذاتي المميز عن المشاركات الجوهرية وما ادعى من هبة من متساويين ليس هو ان هو مجرد احتمال عقلي لا يتحقق فيكم الاستدلال والمخاصة قد علم احدها بانها على معنى خاص افراد حقيقة واحدة وهي متوالية في جواب شئ من الجنس هو في حيزه فاذا علم السائل الانسان ما به حيوان واراد تميز عن غير من انواع الحيوان من غير غير قال الانسان اى حيوان هو في حيزه فيجاء بمخاصة كالفصل حيث يقال جابا لبقول السائل اى شئ من الجنس هو في حيزه وجوهه فيقال الانسان اى حيوان هو في حيزه ويجاب بالناطق والفصل وكما



مشتاقاً، وجود المروض في العقل كالكلية الجزئية فانا الوجود الخارجي لا يكون  
مشتاقاً لوجودها لوجوده بل يجب ان يتقبل مفهوم ليس له وجوداً في العقل وليس له  
الاول من المسئول الثاني انما تحقق هذا فنقول القريان مشتاقان وفي مقدمهما  
الخارجي في الاول وعدمه شيئاً لان معنى كون العارض مخصوصاً بالوجود انما هو  
ليس مازعه معروضه للمهمة بشرط الوجود الذهني حتى لم يخرج الوجود والوجود  
في المعنى وقوع العوض في العقل سواء كان العوض نفس المهمة لا بشرط او هي بشرط وجوده  
في الذهن وانما هان الوجود والوجود في العوض انما ذهنت بهذا المعنى فان اعتبار  
العقل للمهمة من حيث هي في وجود ذهني لها وان لم يكن عوض العارض لها من  
حيث انها موجودة ذهناً بل من حيث هي في قطع النظر عن جميع صفاتها حتى وجودها  
واقدامها فيصدق ان العوض في العقل والمعرض للمهمة حين وجودها انما هي  
لا بشرطه ولما كان هذا المعنى شاملاً للعارض المهمة ايضاً لعارضها في الذهن  
والخارج احترس عنها فبيد عدم المطابق الخارجي فان لا لزوم للمهمة العارض لها في الذهن  
مطابق للعارض لها في الخارج وامان هذا البعد مستند كما تقدم فسر العوض بالشرط  
بالوجود الذهني الذي ثبت وهو خصوص حصول المعرض في العقل فيخرج لازم المهمة  
فان مشتاق عرض المهمة من حيث هي لخصوص احد وجودها وان لم تتفقد عنه  
حالة العوض فلا يراد على شيء من القاريين لشيء ولا اختلاف بينهما والمراد بالكلية  
غير الاول فلا يراد بالكلية من ثواب المقبولات والمسئولات لاطلاق المهمة  
ثم الكل في الكلية لزم انما يصح على ان كل واحد وكذا الجمعية والجمعية

دستور

وتوحيها ومنه الكلى وهو لا يمنع حجة قسوة على الشك في كونها من الكلى  
من الكليات الخلقى كمنطقى وحسن خلقها لا أنه اصطلاح أهل الفن وقد  
علمت معاً فيهما في المقتضى بعد مرضى عن عرض هذا المضمون فقط على غير اعتبار  
معاً لعرض كالتبعية وحسن طبيعى إلى غيرهما لأن طبيعة من الطبيعى كطبيعة  
الإنسان والحيوان والنباتات الخ لا يعرضه عن ذلك المضمون كالتبعية  
أي مجموعها من حيث هو مجموع كل عقل وحسن عقل وهكذا لأنه من اعتبارات العقل  
واختاره ولا وجوده لا ولا العقل ولا رد المنطق أيضاً كذلك لم يسم عقلياً  
لأن وجه التسمية لا يجب لادغم الخ من وجود الطبيعى وعدمه في الخارج من حيث  
الحكمة الطبيعية ولا بحث المنطقى عن ذلك لأنه ذكر وجوده واستدلوا عليه  
في كتاب النفس لأنه قد فسر فيقولوا لأننا الحيوان كلى شأنا فكانت أموراً طبيعية  
الحيوان بما هو هو ولكن الجمل والجميعة المركبة منها والاد الطبيعي والثالث منطقى  
والثالث عقل والفرق بينهما ظاهر لثباتها بالمعرض والعارض والمركبة منها والغير  
بالطبيعى هو المعرض من حيث هو معرض عن ثقل العقل المركب من العرض والعارض  
كان الحيوان من حيث هو ناطق مثل الإنسان ومنهما جملاً برؤية الحيوان بشرط  
عدم النطق ونحوه أنه ليس ناطق كنبأه في الكلمات قال الشيخ في الشفا  
الحنى الطبيعى والحيوان بما هو الحيوان الناطق كمن لا يخيل للمعتول عند التسمية إلى  
الجنسية وفي وصفها لصاحبه من علم اعتباراً عن عرض الجنسية للحنى الطبيعى هو نفس  
المعرض وذاته في نفسه ثم قطع المنطقى وجوداً عن رضاء له وعدمه قال المنطقى في الترتيب

بالمعية النسبة الأولى معقولة ابتداء لتعريفها ودخل لها في الفرق بين الطبيعي والعقل.  
بل الفرق بالثانية فقط تقول لا يدخل العقل في الفرق وإنما داخل في  
الطبيعي أيضا فيكون نفس الحققة صف وغير داخل في حيث ما ادعيته لعدم الوساطة  
قال المعتبر فيها خزان العقل وعرضا للطبيعي قلت لما راجع غيره وعنده  
غير معتبر فيه واعتباره مولاها فظهر وجه الاعتبار فاعبروا بالاول والابصار وان  
ارادوا ان الطبيعي يتكلم لان بعضه الملقى من سلم ولا يزال وطبيعيا ومطلقا فان  
ليس لكل الطبيعي في نفسه كليا لا حقيقيا وانما يسمى كليا لانه الذي سيعبر عنه هو  
الكل والامر بمنزلة الطبيعة لا بشرط وان أخذ بشرط التخصيص من حيث هو معرف  
لها في العقل كان كليا عقليا وان أخذ بشرط التخصيص من حيث هو معرف  
للمشخصات الخارجية في الخارج كان شخصيا وجوهرية حقيقة كما اشرقت في  
قبضه لا طول ولا اسود ولا ابيض لا يصح له وصف الكل عارضا من كلفه قبض  
قالوا في ههنا العناصر بديهية او تعرفت هذا فنقول والطبيعي موجود خارجا  
ان هناك موجود الاصل بها العقل كان كليا لا بشرط كبري كثره والظاهرة  
واذا اعتبر وجوده الخارج لم يكن لا شخصا فيكون وجوده لا محالة بوجوده  
بعينه لا بوجود آخر غير لوجودها كالع وصف الكلية لانها من المعقولات الثانية  
وعوارز الوجود الذهني كمن لم يقل له وجوده خارجا الا بشرط احدها وجود  
وله في الخارج وهو ظاهر القائل صفة طهرا في القضية الخارجية كذا ان  
خرج من بعض المعقولات الثانية ما لم يرد في الخارج كما لمكن بناء على كونها الامكان

تبرکات و احوال حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب  
مقام در سال ۱۳۰۵

[illegible]

فانظر الى الطبيب من ذوالالاطلاق  
اراد ان يفتشني في كل الطبي والاطلاق  
لصالحني من الدعا فاضربوا في كل موضع  
فقد تفرغ الطيف



عارضاً ذهباً فان قلنا زيد ممكن معناه اتحادها وهذا لكن الموضوع له  
وجود في الخارج ايضاً من حيثية اخرى بنظره في القضية والحكم على موجود  
وهي لا يوجد بها الخارج واتحادها فيه انما هو وجود واحد في  
الملك كونه ذاتاً لهذا الفرد فان اتحاداً بذاتية اتحاد ذاتي واتحاد  
بالمرتبة في الحمل على قسم قد يكون صدقاً ومثلاً في ذات الموضوع من  
مدخلية امر آخر موجود مع في الخارج كذا ان كان العقل يتفق من جهة الوجود  
وغيره على كذا في مسائل الذاتيات بخلافه العارض فان اتحاداً بغيره ليس ذاتياً  
فان الماسح لا يتبع من ذات زيد الا بالمتابعة الى امر غير من الحركة والانتقال  
لا يفي بطله على وضع محض وكذا قد يقع الحمل الخارجي عن الموجود فيكون  
العدم كزيد اعني ان ليس فيها زيد اعني ان زيد فقط وليس هو بذاتية نفس الحمل  
بل هو ملاحظة العقل لمراد زيد على هو ليسه ومثلاً يستلزمه بعد صراحة له  
قد يكون مثلاً الحمل هو ذات الموضوع في الخارج فقط كما في الذاتي وقد يكون هو  
مع مدله المحمول كما في العرفي الوجودي ومع ما بين كما في الاصناف كالنوع و  
الجنس وما شمل العدم في حيث انه ليس في الخارج الذات الموضوع نقطة  
حالة ذلك ومن حيث انه يقتضي الملاحظة امر خارج والمقابلة بينه وبينه حال  
الاصناف لا يبعد الحمل للاتحاد والحق في طرفه الذي العقل الاول قال في الحق ان  
في ذهنية اذ وجد في كانت هبة موجودة بوجوده بالحققة واما عارضها فانما  
يكون موجودة بوجودها باعتبار اتحادها معها بوجدها واتحادها مع الذاتيات

اتحاد

اتحاد ذاتي مع الذاتيات اتحاد عيني فتكون الذاتيات موجودة بوجودها بالحققة  
والعينية تباعداً عن الذاتيات وهو بدعي لا اتحاد العرفي بل حقيقة عين اتحاد  
اذ لا يكون له الذاتيات ذاتية من غير فرق فتأمل ونلاحظ انه ينشأ في ذات  
لوجود البسيط مع المركب جهة التباين وتقررها ان الشخص ليس سوى الجميع المركب  
من الطبيعة وعوارضها الشخصية وهو موجود في الخارج فيكون جزءاً وهو الطبيعة  
لا يفرق في الشخص الشخصية ولا يحد منها مجرداً فليس له وجوده وجوداً مجرداً  
يعني وجوده ككل كما هنا او وجوده كجزء في البيت واجزائه وصحة الحمل تطلّب  
الوجود فتعين وجوده بعين وجود الشخص والشارع يقول ومثلاً الحمل اتحاد  
والموضوع في الوجود اذ لا معنى للحمل الا انه هو موضوع فتأمل ومثلاً الحمل  
الدليل ولا تطلب جواباً عن سؤال معتد هو ان الطبيعة محمول على شخص فلا  
يكون جزءاً منها في الخارج لان الجزء الخارجي لا يعمل على الكمال وحصول الجواب للفرق  
بان الجزء الخارجي ان كان مجرداً بعين وجوده ككل جازي الحمول والافلا فيكون  
الجزئية وعندها بل من ان جازي اتحاد الوجود كما في الشخص الطبيعة ومثلاً  
تقارير وجوده ككل والجزء كما في اجزاء البيت وذلك ان معتد جواباً عن دليل  
الانفصال وهو ان كان وجوده في الخارج فاما ان يكون عين اذاه او جزئها  
او خارجاً عنها واما كماله لا يستلزم الاول كون كل فرد عين الامر لا عين  
الطبيعة المتحققة بالآخر وانما في استثناء الحمل لان الجزء الخارجي لا يعمل في الناشئ  
انشاء الذاتيات أساساً فالجواب عن هذا ان الذاتيات كانت واما الاعتراض المشهور

على جهة ما هو ان اردت ان الطبيعة جزء خارجي لا فاده فهو ثم لا في اول المسئلة  
وان اردت ان جزءاً عقلياً هو ثم لا في يديده وجوده لان الجزء الذي هو الموضوع  
الخارج لا يوجد في الخارج صافياً والمبني كذا في ذات في الشخص الموجود  
في الخارج ليس سوى هبة الطبيعة التبعية وعوارضها الشخصية فهو عين  
الموضوع الطبيعي في الخارج وكل من الجنب في الفصل الطبيعي جزء خارجي مع انه  
معتد مع في الوجود الخارجي وليس المقصود حمل الطبيعة على الشخص سواء الاتحاد  
في الوجود وما يقرب من ان الطبيعة والفصلية اجزاء عقلية لا يعني برأها  
ليست اجزاء خارجية بل امدادها وان كانت لجزء من الاتحاض في الخارج كمن  
الشخص في بيط الحقيقة حلها في الطبيعة معروضة وشخصات عارضة وحمل  
الطبيعة الجنب في فصل كاستحقاقه وكذا الطبيعي جزء عقلياً بهذا المعنى لا يفي  
كونه موجوداً بوجود الشخص في الخارج كيف قاله في حكمة بان الشخص الانسان  
الموجود خارجاً ليس له طبيعة الانسان الطبيعي وشخصاته فمن انكر في عقله  
فلا ينجح في وما قيل في ان لو لم له دليل بل على وجوده الجسماني وهو كذا  
برقد عرفت فادرك في حملها وحمل الذاتيات اذا الشخص بعينه هو ككل  
الطبيعية الشخصيات ليس الا في الطبيعي العرفي ليس كذلك وهو مفهوم بضرورة  
العقل بلا ملاحظة العارض الخارجي عن حقيقة الوجود في الخارج وليس هو في  
حقيقة الذاتيات بل تجزؤا والعرض ثم العاقل لا يشك في عدم الطبيعة من حيث  
هو في الطبيعة الشخصية من حيث قائم المطلق على المتبدل بالطلع وتقدمه على

هذا هو الحق في الطبيعة  
التي هي في الخارج  
لعدم تأخر اجزاء في الوجود  
الخارج وانما العقل لا يتقبل  
حقيقته

النسخ

على الشخص اعتباراً بجزءه هبة الشخصيات في الملاحظة العقلية لا ذاتية في اتحادها  
باعتبار آخر فليس مرجع القول بوجود الطبيعة الى القول بوجود شخصه فقط كما  
ظهر في حق وجوده بالحققة وبغيره بالحققة في الطبيعة كالكليات ذهنية فلا  
شركة خارجاً جواباً عن استدلال العلامة الذي اري ومن يتصور على عدم الطبيعة في  
الخارج وهو ان الموجود في الخارج لا يكون لا شيئاً شخصياً فلا يتصور لوجود  
الخارج لها صواباً بل في نفسه لشركه كذا في ذاتها من قول الشركه هو عين  
التي هي في الشخص وجميع وجوده في الخارج معاً وغير متعين فاما الشخص  
لم يوجد والجواب ما مر من ان الطبيعي الموجود خارجاً هو معروض الكليات لا يشترك  
عقلاً اذ الكليات من عوارض الوجود الذهني فاعاقل يقول بوجودها خارجاً ان  
هذا الحق الذي وهو بطلهم هذا في فني الكليات الطبيعي نعم ان القائلين في  
ميتون وجوده مع وصف الكليات ويكذبهم قول الشيخ ان الطبيعة التي يبرهن لا تشترك  
لما لها في العقل بوجوده في الخارج وقول الاموي والحق وغيرهم ونصهم على  
ان الكليات خاصة للوجود الذهني كمن لا وهو كالتطبيع في حيث انه معروض  
نفس العقل المركب من العارض والمعرض وهو ما في صريحه كالمراء بالمعرض الوجود  
نفس ما يبرهن المنطق من غير اعتبار عارضه كماله الجميع وان لما ناضق لهارة  
الى ما يوجد واليه نظرنا فيه في فيه الكليات الطبيعي قال العلامة لا زعم في رسالة  
الكليات ان اردنا ان امر في الخارج المحصل في العقل فقولنا كليات قد لا يفي  
حق لا يمكن انكاره وان اردنا ان امر في الخارج فيصدق عليه كليات في الخارج فان



عنى ما لكلها المقتضى بقدره من وقوع الشركة فبذلك لا يتصل بالحق وان ارد المشرک  
بين كثيرين فلا يخفى ان اندلاوجه له الخارج شخصي والمخفى في شرك كثيرين  
فما انتهى وقال العلامة المتقاربان في شرح الرسالة الحق ان الحق الطبيعى موجود  
الخارج بمعنى ان فيه شيئا مصدق عليه المبهة الحق اذا اعتبر عرضا فكيف كانت  
كلها طبيعيا كما يدعى وعده وهذا ظاهر والى الخارج ينقل لان الطبيعة الحق  
يقر من الاشراك لثبوتها في العمل بوجوده في الخارج وانما يكون الحق المبرهن باعتبارها  
بالكلية واعتبار عرضها لها موجودة فلا دليل عليه بربا هذه العقل حاكم بان  
الكلية تنافي الوجود الخارج انتهى وقال الحق الشريف في حاشية الكيفية  
اعلم ان كل ما وجد في الخارج فلهذا ذكرنا خصوصية متميزة متعينة والاشراك  
ثبت عن عرض الشركة في كل عمل على كثير فلا وجود في الخارج الا لاشخاص فليس  
الخارج موجود مشترك بين كثيرين ولا موجود اذا تصور هو في نفسه لم يمنع تصوره  
من الاشراك في عرض له هناك الكلية في الطاقة والنسبة والصحة للعمل على  
امور معددة نعم في الخارج موجود اذا تصور وحده من شخصه لا تعرض له هناك  
الكلية لا بمعنى الاشراك حقيقة بل بمعنى آخر فليس له موجود خارجي متصف بشئ من  
معاني الكلية لاقى الخارج ولا في الذهن فتدبروك في ذلك على بصيرة انتهى وكل  
ذلك صحيح فانهم انما افوا وجود الطبيعة فقط الكلية والخارج ونظرا فيه الى حق الطبيعى  
لا بشرطه وعدمه وهو الذي اردنا اثباته توافقا وبرهانا انكروا شيئا اخر لا  
ندعيه وبما حققناه بان ان النزاع في شهرته في الاسراع لعقل الحق له ولدت المتبرع

الفرق بين الاثنين ويصح الدفاع بين الاثنين ويظهر عدم مناسبتة البرهانين للمذهبين  
فقد اذكر على الحق ستره انه قال ان التجريد في بحث الحاصل امكن ثابت ذهنا خارجا  
ومرحت على ملاطعة وعومره في الطبيعي وعجز فقلو في بحث الماهية بوجود الكل الطبيعي  
في الخارج يوافي محم ذلك وسيا فيه وبعد افضل من ان مانت وجوده خارجا هو امكن  
بوصفها الكلية والمثبت وجوده فيه هذات المعروض ما هي في الانشراح شتى حتى  
عارض الكلية وعدمه وكما قال الكاتب في العين في بحث الوجود انه في الحق الحقائق  
الكلية لا وجود لها الا في الازدهان وهما اقتبوا الوجود الذهني في بحث الماهية امكن  
الطبيعي بوجوده في الخارج لانه جزء الاشخاص واعتبر عليه بالمتاح والامر كما مر فلا  
تكن المدعى ما هو ادعى وقر فقدنا البعض المتأخرين الموجود في الخارج بطلن على  
معنيين احدهما ان يكون موجودا في الخارج في نفسه بالوجود المحلول والثاني ما هو  
منه ومن وجوده فيه لغرض فان يوجد في الخارج ما يصح ان نعده فعل الحق قدس  
نق وجودا للطبيعي المعنى الاول رد على القائلين بوجوده في الخارج كذلك وايشت  
في بحث الماهية بوجوده بالمعنى الثاني فزعمنا وبين اخبر لانها لم يبا موجودين  
في الخارج بهذا المعنى ايضا وقال الثالث خارج التجريد للتجريد بعده بوجوده الطبيعي في الخارج  
هو وجود افراده ثم ذكر انه فحققت هذه القائلين بوجوده فيه وان مرجعهم الى ذلك  
مستحق عن سعيد واقى الله استاوش من كان بعيد ومن ثم اتفقت الاضداد في  
حقن الاولاد فانه الذي جامع هذا الصنف هذا الفرد وذلك في ذات وامرارة  
المجرب لثان لم على عدم قال العلامة الرزوي لوجود اكل الطبيعي في الاعيان

لكما الموجود اما مجمة الطبيعة او مخرجاً من السبيل الى الاول لاستزاد  
وجودا مراً واحداً بالتحقق امكنة مختلفة بصنات متضادة وبطلانها يعني  
ولا الى الثاني لان لا يتحقق ان يكونا موجودين بوجود واحد او وجودين  
وما عتسما اما الاول فلان ذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما لفرق قوام  
عرض واحد بمجملين وان قام بالجميع لم يكن الموجود سوى المجمع اكل واحد  
واما الثاني فلا يستلزمه اشتقاق كل احدى الطبيعة على المجمع والمذهب خلافه  
والجواب ان المتسع انما هو انصاف واحد يقتضي الاستدراك اما الواحد المتقيد او  
المجمل فلا يتسع فيه ذلك فالطبيعة غير منقصة بشئ ولا بعد شئ في مرتبتها  
بسبب المحافظة العقلية وان كان لا يلائم بقاها ببعض في الواقع كالوجه  
في الخارج شئ مخرج عن القواعد لا يجب وجوده الخارج بل بحسب تلك الحالة  
فقلنا الامر يتبع التقيضين في تلك المرتبة العقلية عن الطبيعة الكمية  
لا في الواقع والخارج وافتتاح الضداد في معنى الكلي لا الشخص وقد  
قالوا علة في شئ في العارضا فانها عند قضيتها واحدة بدليل التلاقي  
بعضا بعضاً بتبعية تصورهما المزعجة فالصور في نفسها ليست متصلة  
لا منفصلة ولا واحدة ولا كثيرة ولا باردة ولا حارة ولا لطيفة ولا يابسة  
ومع ذلك متصلة مع الصورة المتصلة منفصلة مع المنفصلة باردة وحارة  
ورطبة ويابسة وهكذا ولم يتحد احد الرغلبم باستتاع ارتفاع التقيضين  
عنها في حد ذاتها وافتقارها فيها في ضمن الصور وما لذلك الا انها في نفسها

منه لا تتحقق في الاصولها ولكان مثله واجب التسليم في كل امر كل اولهم  
 قال بعض المحققين فان قلت كيف يتصور الواحد ذاتا بالمصادقات قلت  
 هذا استبعاد تام عن كل على الخلق والغايه على ان هذا لا يها  
 الا على امتناعه في شخص معين ويترتب هذا الدليل ما قد يعزى الى الحق  
 الطوسي رحمه في بعض رسائله وهو ان الشيء العيني لا يتبع ولا يحل على  
 فان كان في كل منهما فكل منهما فكل منهما بل اشياء كثيرة وان كان في  
 الكل من حيث هو كذا في كل شيء واحد من هذه الحبيثه فلم يتبع على الاشياء  
 كانه في الكل على السرق كانه في كل واحد جزء منه ان لم يكن في كل وفي الكل  
 ثم بين ان هذا على كل من الجواب الجواب فان اردوا بالعيني الشخص فحق في لا يعجز  
موضوع وان اردوا ما عدا من كل في موضوع وجوده الى الطبيعي لمشاء  
 الاتماع في اي ليس محل النزاع فاما الشيء وان لم يكن في نفسه موجودا  
 في الخارج يجوز كونه موجودا في عين كالمشي في وجود الشيء في ذلك  
 لا يثبت في عدمه في نفسه يثبت في الشيء في عينه في الشيء في لا المتشبه  
 فان الصفات قد تكون ههنا مع اقسام الموصوفات في حال ليس  
 الامر بل الخارج قالوا لا تحتق الدوام في الاقسام في نفس الامر كما  
 الخارج كون الموجود محب وجوده في لحد ما بحيث يكون مطابقا لحد  
 الصفه عليه ومصادقة ولا شك ان هذا انما يقتضي وجود ذلك الموصوفه  
 ظرفا لاصنافه لا لولم يوجد فيه لم يكن من حيث ذلك ان وجود مطابق الحكم



ولا يتحقق وجود الصفة فيه بل يكون الموضوع في ذلك الظرف بحيث لو  
لاحظ العقل صح له ان يقع تلك الصفة عند قول النسخ في الحيات الشارح ولا  
يكون موجودا في نفسه لا يتحقق ان يكون موجودا لشيء انا هو في لا وجود له اصلا  
وهو متحقق للمعدة المطلق لا يخرج عنه ولا به وبالمجمل وجوده الطبيعي بمعنى  
وجوده منشا انما اعدا وجودا لخاصة به واضح وفناء تنزل كلام التوم  
على واضح فغيره تحريك محل النزاع ورد على من صرف كلام الحق الطوسي وغيره  
اليد كما سبق المنية عليه والمجدد على الحقيقة وهو ولي التوفيق **قرايد**  
بنية وفوايد عظيمة تناسب ما مر من حيث الكليات او لها ان عظمى  
المشتمل على الكليات في هذا الان الاجزاء العقلية المحولة متعارفة بالهبة  
دون الوجود فالحيوان والناطق والانسانيات متعارفة موجودة وهذا  
بوجودات متمايزة متحدة بافرا لا ناسي وتوحيدها بوجودها عينه في  
الخارج ولذا حمل بعضها على بعض وفي عندهم صور مستعدة لا مود مستعدة  
موجودة خارجا بوجود واحد وحسن التفصيل ان الاحالات على تقدير وجود  
الطبيعي تلتك الاول ان الوجود في الخارج واحد والموجود في الانسان العنق  
والطبيعة ورد بان ان كل منها موجودا بذلك الوجود قاهر والحد يخص  
محلين وان كان الموجود بهل جميع وجودا لكل يكون وجوده جزاء الثاني  
كل منها في الخارج اثنان فغير موجودان وجودان ورد صحة الحمل اثنان  
وحدتها فليس في الخارج الاموجود واحد بوجود واحد والتقدير انما هو

تحليل

تحليله وتركيبه بين الاجزاء التي هي متعارفة بها بها العقلية متحدة في الوجود  
الخارجي وهو متعارف بالحقيقة ولذا قال تركيبية من اجزاءها العقلية عقل  
لا يميز بين العقل والارادة التركيب الخارجي ما كان وجود الاجزاء بعضها متمايزا  
عن بعض في الخارج كقول الانسان وند له لبقا لحدتها بعد فناء الآخر فان قد  
التمايز في التركيب على كالحبس الفصل في التركيب فرع الانثنية والتقدير  
وجود كل جزء عين وجود الآخر وعن وجود الكل في الخارج فلا يتصور التركيب  
بحسب وجوده فيه ومنه يجب هذا الوجود امر واحد في بسيط الذات وانما  
هو في العقل متمايز من حيثيات متمايزة متمايزة في الوجود ومن هنا سببا  
تركيب الهبة وجزئية اجزاءها الى العقل فلا ينفى ذلك وجودها في الخارج  
حقيقة والذات بوجودها لكل ولا صحة حمل كل على كل صريح به شرح وغيره  
قال ليس تركيب الانسان من الحيوان والناطق تركيبا حقيقيا بل من حمل  
احد الجوانب على الآخر كما في الاجزاء الحقيقية ان ليس من حيث انا وثنى آخر  
منها مقابل هو الحيوان الذي هو عينه الناطق وقال ايضا ليس الفصل  
خارجا عن المنسوبة اليه بل هو مضمون في والمجمل لا يتصور مع احتمال الجزئية  
والاجزاء لكل بكل في الخارج تحقق التركيب الحقيقي الخارجي لا من حيث  
في الوجود الخارجي وما في الخارج امر واحد فمقتضى كون التركيب عقلا لا حقيقيا  
تجارب لا حقيقيا واجزاؤها متناهية الالم تنقل الهبة والارادة لانتفاء  
عقل ما لا يتناهي هي هبة وقد ثبت بامر تبارك الاجزاء ومغايرتها الهبة

الاجزاء العقلية  
الاجزاء العقلية  
الاجزاء العقلية

بالهبة واتحادها بالوجود الخارجي واما تمايز كل من اجزاء الهبة عنها وعن  
الجزء الآخر بالحقيقة اياها الهبة والوجود الخارجي كليهما فيو سا فغير  
مقول لشيء في جهة العقل فضلا عن القول والماثية ان الكلي  
محمول بالطلع كالجزي في الوضع اي في وصفه من موصوفا فاصدق من  
للعمل اي كافي الجزئي موصوفا بالطلع وهذا اصل اصله المتكثرون  
وضيقه اخرين وهو اصل اصيل واضح السبل فان طبع الكلي من حيث  
هو كافي مستعد لا لظن في الانبساط على الانتفاص الجزئي بطبيعة منقطع عن  
عنه اذا كلف من حيث هو كافي ان يكون قابلا لشركه كثر فيرو لو  
رضا فيلزمه من حيث هو كذا ذلك استعداد لا شرا كرهتها وانما لم  
عليها وما ذلت لا لتحد مع كل واحد منها وهو المعنى بمجمل عليها  
فعله لا يحتاج الى الاخذ من غير حيثية كلمة بخلاف ما اذا اراد وضعه  
الحكم على ان يحسم ان الاخذ من حيث انه طبيعة معينة او مفهوم معين  
بين الطابع والمهومات الكلية كما في الفضايا الطبيعية او من حيث انه  
محقق في اختصاصه الجزئية من شخص بشخصا تما كافي المحصول في  
المطلات وهذه كلها مبادئ الهبة كلية منها فية تلك الطبيعة بخلاف  
الجزئي فان من حيث هو جزئي متسع نفسه عن الشرا ابر عن الاتحاد بعين  
يعني بل هو بطبيعة متميزة عما سواه منقطع عن جميع اعيانه غير متخذ بشيء  
جنسه ونوعه وانما كان له جهة اتحاد بذاتية الكلية كلف من هذه الجهة

سبانية

سبانية لها وهذا هو ما قوة طبعها المحمل اذا المحمل من حيث هو محمول لمحو ط من  
اتحاده بالموضوع المغاير له من وجها آخر وقصود الجزئي من حيث هو جزئي ٧  
ينفك عن انتفاع العقل بخلاف اتحاده بايضا فلهذا اعتبر في الوجود  
لوحة لا من حيث انه جزئي بل من حيث انه مضمون كل محضه شخص كز يد  
منها الى الحاصل المحسوس وهذا زيد الى المستحق الوجود بالوضع العلمي كما  
لا يكون الموضوع كلي من حيث هو كافي كذا لا يكون المحمل جزئيا من حيث  
هو جزئي وقصود باستناده وحده الحق الطوسي في شرح الاثباتات وهذا  
الحكايات فيها والادلة المتعارفة في المطول منهم هو القول بان  
الجزء الحقيقي لا يحمل على شي أصلا والحقق الثابت قال كوني الجزئي تنزل ولا  
انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون لا يحول على  
شي أصلا بل يقال يحمل عليه المهومات الكلية فان حمل على نفسه لا يتصور  
قطعا ولا يد فيه من جزئين متمايزين وحده على الجزئي ايجا باعتمد اينما  
وجهه ما حققناه ولم يفرق له لظهور قال واما هذا زيد فلا بد من تأويل  
لان هذا إشارة الى شخص معين فلا يرد زيد بذلك الشخص بعينه والاعلا  
حمل من حيث المتخالف لاجزاء بل لاجزاء من السمت زيدا وصاحبه هذا الام  
وهو كافي وان فرض اخذنا به شخص انتهى وهو كلام حق ما فهم من متدي  
لترتيبها وحقيقة ان السبل ليس حلالا في الحقيقة بل هو سبل المحمل ولذا اخذنا  
في ادرج التاليف الكلية بمعنى القضية المتكاملة على عمل الاركان الجوز



في التسمية كما ياف فالكلام هنا في الايجاب لانه حقيقة الحمل والحمل الايجابي  
للفرد اما على جزئي او كلي والاولى على نفسه وهو غير معتول وما اشهر من  
طوره حمل الشيء على نفسه ليس الحمل الحقيقي لاختصاصه بالهوية في المعاري بل  
هو مجاز على استعانة السلب على غير وهو في الاستعانة قولك هذا زيد ان اردت  
بالحمل السلب المشا إليه فهو حقيقة قولك هذا هذا وان اردت به غير السلب المحملي  
بالاختصاص وان اردت انما لفرد المعنوي من مفهوم المستحي بكونه كليا مختصا  
في فردا والثاني لا يخالف من ان الموضوع اما طبيعة الكلي من حيث هو او  
من حيث تحتها في ضمن الافراد كلاهما فاسد لان معنى الحمل هو اتحاد  
الحمل بالموضوع بمعنى ان الحمل يوجد بوجود الموضوع لا بطريق الاتحاد  
الوجودي ولو لم يكن كذلك لكان الحمل يوجد بوجود الموضوع من غير كسرها  
قلنا لا يستلزم صدق كسرها كفساد بل قد يتكسر في الحمل المتعارف  
كل انسان حيوان لو فاطم فان صدق طريق الحمل هو انما كانت هوية  
لها وجود كل منهما بوجوده فالحكم بان احدهما يوجد بوجود صاحبه  
في قول الحكم بان يوجد بوجود اتحاد خاصه فصدق في كل منهما يستلزم صدق  
في كل واحد حيث يتحقق بينهما من النسب الثالث البقاء وحقه فكل انسان  
حيوان معناه ان الحيوان موجود بوجود الانسان وجودا لا م بوجوده  
فيصدق كسرها جزئيا اي يبق الحيل ان انسان ومنه كل انسان باطل  
ان الناطق موجود بوجود الانسان وجودا واحدا للمسا ومنه بالآخر

الحمل على كسرها  
بمعنى كسرها  
بمعنى كسرها

فبصدق

فبصدق فكسرها كفسه وهكذا واما العكس المرفى من معنى على انهم ابادوا  
فراهم ككسرت لا تختلف عما د من المواد الجزئية فاعتبروا الدقة في  
بيننا فتنقش النكاس الموجبة مطلقا جزئية والا فرب موجبة كلية تنكس  
كفسها في الواقع واما الحمل الذي ليس تعارفا فهو قعره بطبيعة كلية وعليها  
او يتحقق وعليه فلا يمكن ان لا تكون هنا حتى يقال يوجد كسرها بوجوده  
ليصح الاصل والعكس كلية وجوده لوجودها لان المعنى عدم الثالث  
ان الحمل يوجد بوجود الموضوع فبصدق فبصدق العكس لا مستلزم ان يوجد  
الشيء بالوجود بان قيل الانسان نوع او بديان كان المعنى ان النوع  
يوجد بوجود الانسان والانسان يوجد بديان وجودا اكمل انما  
يكون وجوده ما تحت ان ان ينتمي الى الجنس فان الشيء ما لم يتحقق  
في وجوده فهو وجود الجسم والجسم بوجود الجسم الثاني وهو وجود الحيل  
وهو وجود الانسان وهو اتحاد خاصه اي في صفاتها وقدرها في الشيء باق  
حقيقة الانسان مطلقة بحيث لا يتغير وهو مكر في كلامهم فان ضيقا في  
البيوت لا تغار الراسطة في الثلاثيات فلا شك في ثبوتها في الثلاثيات  
فيتمتع مع ذلك العكاسه لا مستلزم ان يوجد بديان وجودا الانسان او  
يوجد النوع واما بعض الانسان وديان بعضه فلا يوجد بعض الانسان  
المتحقق في ضمن غير بديان فاسد وان اردت المحقق في ضمن بديان  
لا يصدق بديان بديان وان اردت بعضه المذهب لا بشرط ان يكون بديان

كونه هو لا مطلقا للتاسع والاتحاد بهذا المعنى لا يجب تكرره من الطرفين  
بل قد يتنوع كما في غير المحصلات كسبينا اذ يتحد كل من الانسان وبعض  
الانسان بربيع حيث يوجد بوجوده ولا عكس الثالث انكر ان قلتم  
ان شرط الحمل تقاير طبيعة الوجود الخارج من معنى لانه ما لا شرط  
وان كانا شرط تقايرها فهو ما وفي الذهن من متحقق في هذا زيد قلت  
قد سبق في الوجه الاول ما يدعيه فان الجزئي الحقيقي يشا الى الابد الاشارة  
العقلية فكل هذا وزيد اشارة الى الذات الشخصية فلا حمل الا بديان  
كليا الرابع انتم انتقوا على حمل الجزئي على نفسه غير زيد وانا ابو  
النجم وشعري شعري وليت شعري كيف حمل حمل الشيء على نفسه حملا  
حقيقيا وقد سلفنا معناه وكيف عدنا منه المثالين ومنه المثال هذان  
الحمل مثلها متساوول باسم جنس كل اي شعري مشهور او كامل او نحوها  
ومن ثم كان اللفظ من الضمير ليدل على الاشارة بكلامه اللفظي لا  
شخص معين من كلام ساق قد من قبل هذا التماس ان الربيع في الحمل  
تقاير في ذلك ولم يوجد فلم لا يجوز حمل امر واحد موصوفا بمحملا باعتبار  
ولم لا يكون التقاير في الموصوفية والمحملة في انما هو شعري  
شعري وليت شعري كيف يمكن الاكتفاء بمحملا للاختلاف بالوضع  
والحمل حمل المثالين عليه ايضا الكلام في الحمل المتعدد وشاها فاذ  
تقاير في ذلك لم لا يكون في ذلك اختلاف مع غيره في الموضوع

يوجد بديان بديان وجوده وكذا بعض النوع انسان لان بعض النوع لا يشا  
اعم من الانسان ويوجد بوجود الانسان من غير عكس وما حقيقته طوره  
فيما ترى من ان الموضوع كحقيقة متعارفة اما مساو لهما او احق منه وفي  
تخصيصه بالتسليم اربع بكتلين دون الجزئين والمختلفين وتخصيصه  
بالقضايا المتعارفة المحصلات دون الطبيعية في سائر المستفادات  
اذ عرفت هذا فتقول اتفق المتأخرون على ابطال هذا الاصل ورواه  
بالفعل عن الشيخ والناظر في اولها المتل حتى انه من مواضع وفاق صدق  
المحققين في الحق الدواني ورواه في وجودها خبرا عن قطر في القول  
الاولى انه يجوز في جزئين متقاربين بالهوية اتحادهما بالذات هكذا  
انكاتب هذا الصالح وقد اتى العابد هو هذا السالك قلت  
بمعنى الظاهر اذ انما تتحقق انك اذا اشرفت بالموضوع الى شخص  
فان اشرفت بالحمل الى عينه فهو في فرق ان هذه العين هي هذا  
العين لا المعنى للحمل ان اردت منه ما لمحملا ولو من حيث تقييده في الشخص  
مع الحمل كسرها كل خصه في الثاني ان الكلي محمول على الجزئي كزيد انسان  
ويلزم عكسه فيصدق بعض الانسان زيد اذ الاتحاد من الطرفين قلت قد  
عرفت ان الاتحاد وان كان قائما بطريقه لكن الاتحاد المعبر به الحمل انما  
هو ما حوز وصفا للحمل لا اتحادا بالموضوع ووجوده موجودا لا بطريق  
اتحادها ومن هنا تفرد الحمل بانه هو محط الفائدة والموضوع بائنا

الحمل على كسرها  
بمعنى كسرها  
بمعنى كسرها

الحمل على كسرها  
بمعنى كسرها  
بمعنى كسرها

كونه



مختاره

قوله فاضل السري في كتابه فاضل السري

سدر کا



وان نشأت من النفس ضرورة ان الاحاس من حيث هو احاس لا يعبره حد او قياس  
وبذلك استلزام اساس ولا نصح الى الناس وقد يحتمل انه لو نظرنا بوجوده وجوبه  
قال بعض المحققين اذا وقعت الشخصية كبريا الاول كان موضوعا شخصيا فيكون  
هو محمولا على الشيء ايضا فلهذا لا بد من وجود انسان وقد يقرر بحكمه ان الجزء الحقيقي  
يستحيل حله على غير ايجال سوا كان العنصر كليا ام جزئيا فثبت تأويل محمول على الشيء  
نعم كذا في تأويل موضوع الكبرى ايضا والام يتركز الاوسط فتكون الكبرى  
في الحقيقة كلية وان سميت شخصية فاما لنظر الى الظاهر قلت هذا مع اخذنا  
بالشكل الاول وعدم تبعية الاستقراء والتفصيل خاص بالواقع الجزئي في نفسه  
محمولا في الشيء وقصر حرجا باسناد نحو هذا ابن زيد وحيث كتب شلحاع عدم  
تركز الاوسط والتأويل فيكون كوجه من شلحاع فلا يثبت الاستحالة من هذا الشكل ايضا  
بحمد هذا المقال وقد بقي امتناع الكبريا ما هو في تصور الجزء من فلا استحالة في  
التصديق بماله وانما في الكتب الجزئية التصورية والتقديرية لزم استناد  
في التصديقات مطلقا لان التصديق هو جزئي لا يستلزم له عينية جزئية ضرورة  
ان نسبة كل محمول للموضوع على التصديق على كثر قلت ولا اذ يبرهن الفناء وفيه  
تدريجات القوم لعدم نفع الجزئي في الكسبية سواء والتدقيقا وبذلك لاحد له ولا  
برهان عليه وتعليمهم بذلك ترك البحث عنه في المرفوع والحقه مقدم طرفها  
وثانيا ان الكلام في العلم ما هو عينية المدركة على جبر لا في نفس العلوم الجزئية  
فكون النسبة جزئية لا يبرهن من كتب العلوم التصديق الكلي او الجزئي الواقع فاما

لذلك النسبة فلا يلزم اشتقاقه في القديسات طرأ والرافعة لليس  
الخاص التفرق بالارادة والناطق والمهلك لتكليات فصولا للاعيان  
الجهرية ينوبها العرنية اذا انفصل بقوم الهيئة العرقية وجزء من حقيقة  
فان كان الناطق مثلا بعنوانه العرني اعني الاركان فصلا للاعتان الموجود  
لزم تقوم الجهرية بعرض وهو متع والحاصل ان الناطق لم يتقدم وهو معنى عرض  
حاصل 12 الاذهان ومصدق جوهري يؤيد في الاعيان ايضا الذات التي يتقدم  
بها هذا المعنى العرني وهي نفس الناطقة التي هي ميتة في العقل هذا  
المعنى العرني ويجعل عليها حمل الذاتي على جزئية وظاهر ان ما به تقوم افراد  
الانسان في الخارج هو هذا الجوهر فليست الاجناس والنفس الاعراض هي ما هيها  
الجهرية ولا تقع عين حقايقها الجوهرية بعينها ما لها العرنية وسمايتها <sup>الذات</sup>  
بل غلبت انشعابها وسمايتها الجوهرية فلو قيل لطق فضل الانسان كان  
سحرا مجازا بين اهل اللسان لروى في الامرو الامن من الالباس في ليس المقصود  
حقيقة هذا الاشتقاق بل بسبب الانواع ولذا جعل الالوان اجناسا  
للانسان ومشاركة فيه والناطق فصلا عنها واعلمنا ولم يتقاسم كرها  
بان يجعل الناطق جنسا والحيوان فصلا بالنسبة الى الملكة والانسان  
اذ لو كان كلامنا في الناطق بمعناه العرني ولا شك في اشتراك هذا  
المعنى بين الملكة والبشر كان ينبغي ان يجعل الناطق جنسا لهما والحيوان فصلا  
ستمر لم نعلموا للانسان لكن ليس كذلك بل اراد بان الناطق هو نفس الناطقة

والنوع الحاكمة البشرية المجردة عندهم ذاتاً لا صفاتاً وهي خالصة بالمهية  
للملائكة لأنها عندهم عقل مجرد ذاتاً وفعالاً معاً ومنه والناطق بمعنى المدرك  
تقول عليها قولاً عرضياً وبذلك يصح قولهم باستلزام الفصل الجبني حيث يفتش  
بالتلطف لفقته في الملائكة بدوذا الحيوان وأجيب بأن الفصل هو الذي  
غير مشترك والمشارك عرضي لا ذاتي والخاصة أن الشغل الذي يشغله  
المهية من الشكر لا يدل على الماهيات الملوكه قطعاً لا يتحقق كل ممكن بل غير كوجه  
جبباً لأنها لا ما انتقصه بل ما له وتعيده بمعنى ما به تعيده عين ذاته وهو الواجب  
بذاته للملائكة وهو يتبدل فاما لكل الطبيعي قابل للشكر لا لزعم ومنها فاستبان  
عنها في الشخص حادث محادثة فلا بد لمن علمه ولكن لا يتحقق على مبدئه فلو قيد  
كل بكل وأكليت لم نلذ الشغل لا ما لم يتل شيئاً لا يبيئه عزاء أو الفائدة  
بعد الوجوده وإنا نعبر في شخص معين بكنه يتروء الحكمة وفيرة على الأولى  
حيث قال المطلق كل كل إذا تبدل بكل آخر يحصل له نقصان ويتبدل به أكثر  
فكل ما زاد وفيرة زاد تخصيصه وتبديل الشكر فيه وإذا كان كذلك فما كان  
يتبدل كلها كجملات كثيرة إلا أن يتحقق في شخص محمول في أكثر من شخصين وفيه  
اشتباه بينا أن لكل المتبدل باقي على كينته وإن انحصرت بكنه وجوده وتخصيصاته  
ففرغ إذا انحصرت في شخص لا يجب كونه شخصاً ولا كان مضموناً للوجوب جزئياً  
حقيقياً بل للبرقة في كلية المفهوم وجزئيته بنفسه بقوده لا بمعداته في الخارج  
وقد جعل الشرح في مطلق الشاء بأن لو وصفت زيداً بأشياء من الأوصاف ولو

بأنه أو الغافلون يتوهمون ذلك في العمل فخصه لا يجوز أن يكون الجسيم لا كونه وليد  
وأما تحقيق حقيقة النفس وما به يتحقق الشخص فصاحبه المداوة بحث وخص بل  
قد خست في تحقيق الشخص أيضا لصار ما خست لعقول في شرحه من الحي  
الظاهر حتى انتم في حقيقة المذاهب تسعة وساحة الكتابات من  
أن قصد معرفة المدعى المطرب المجهول الذي يطلبه  
مجهول من جميع الوجوه ولا معلوم كذلك ولا لزوم رجوع النفس المجهول المطرب أو  
عكسها لما حاصل قبل ذلك التحصيل بل يعلم من وجهه ما فيطلب طلب باخر  
ويوجه آخر فهو معلوم من وجهه بجمع التجربة المير وجمهور من وجهه آخر يكون  
طالما من هذا الوجه فالطلب هاتك الحاصل مطلقا ومن جميع الوجوه ومجهول  
مطلقا وهما شبهة هي انتم نقل الكلام ان هذا الوجه المطرب فانه ايضا لا يجوز  
أن يكون معلوما ومجهولا فيعود للحدود واجب عنها قبله وطلبه من طلب  
ذلك التي من وجهه غير طلب نفس الوجه لانه مطربا ولا وبالذات في الثاني وثانيا  
وبالعين في الاول كالعلم فانه العلم بالشيء من وجهه غير العلم بذلك الوجه لانه  
معلوم صدق وبالذات في الثاني وسبعا وبالعين في الاول في التفصيل انتم  
في الفرق بين تصور الوجه وتصور الشيء الوجه فالمعقول من الشيء لعدم الفرق  
وان الصور حقيقة في العز من هوالوجه فقد لا انتم قد تصور من حيث انتم  
منطبق على ذال الوجه بحيث يتفق الحكم على الوجه كما في موضع القضاء المحرر  
وقد تصور من حيث هو هو في ذاته كما في موضع القضاء الطبيعية وفيه الغلظة

[illegible]







الشيء خارج الاسم العلم بتساويها وهو متوقف على العلم بذلك الشيء وهو دور  
فأجاب بقوله وبذلك ما واداه المهمة المبرورة المطلوبة لتأرجح ما تدبرها به  
بآخره يعلم المساواة بتأرجح آخر لا في المهمة المعلومة بوجهها غير المهمة  
من المعرفة وهذا على النقل والافلا شطر المساواة لا العلم بها الجواز  
التقريب والمعرفة بدورها وهما شبهة هي أهم شرطوا مساواة المعرفة  
المعرفة فلا يخبرون بالتقريب بالأخص وقد اذمهم في تعريفهم لمطلق المعرفة  
لأن ما عرفوه به معرفة خاص من المعارف الخاصة من الأخص مطلقا من مطلق  
المعرفة العام فتعريفه بتعريف بالأخص وجاها قولهم ومعرفة المعرفة  
بكمها الأخص من المعرفة ذاتا وبجملته كالمعرفة النوع والافلا ن كذا  
منا وبان صدقا لكل صادق عليه من معرفة شيء صدق عليه من معرفة  
بتصوره وبالعكس ذلك لا بد وان كان الأخص ومطلق المعرفة مطلقا كج  
الذات والمعرفة كمنه عرض جميع أفراد الأعم عروضا كلياً منا واهد ما كان  
صدق الأعم وعلى الأخص كان كلياً كما هو قضية العلم المطلق وقد صار صدق  
الأخص عليه أيضاً كلياً للعرض عروضا لكل جزئية الأعم فتساويان  
منهم معرفة المعرفة عرض كل فرد من أفراد المعارف كلياً حتى أنه من  
نفسه أيضاً حيث يتبع معرفة المطلق المعرفة فيصدق عليه كمنه عرض وقوله  
سرف الأعم أنه يقيد بتصوره يتصوره فينا وبذلك مطلق المعرفة فالكليان  
الذاتان هما الأعم والأخص فاما ما عرض أحدهما لكل فرد من أفراد الأعم حتى

نفسه

نفسه صار متساوياً بين صدقها كما انعكسا أي الأعم والأخص مثل هذا المعرفة  
أي قلب الأعم الأخص والأخص الأعم في الجنس والكل فإن الجنس أخص ذاتاً من  
الكل لا بد منه ثم عرض هذا الأخص لفضل الأعم حيث وقع الكل الأعم يتولا  
على كثره مختلفة المتتابع هي الكليات الخمسة صفات متساوية اليها ومحمولة  
صدق على هذا الجنس الأخص فافكر الأمر وصار الجنس عم لا بد من هذا الوجه  
جنس لكل وهو فرقه منه كذا بالأخص والخاص من مفهومه الكل والجنس إذا  
اعتبر في ذاتها فالكل أعم والجنس أخص لجملته تحقق وإن اعتبر مفهوم الجنس من  
أنه عارض لمفهوم المعرفة كان الجنس أعم والكل أخص بجملته صدق فكل  
منها من الأعم الأخص من مطلقاً من وجوه ذلك ما سبق في النوع و  
الافلا ن فإن اعتبر صدقها فثباتها لما من البيان وإذا اعتبر النوع  
عارضاً لمفهوم الإنسان وجزمه كان الإنسان فرداً لخاصة من جملته تحقق  
وكذا الجنس والحيوان ونظايرها **فكلمة** لا أقسام والأحكام بتعريف أي  
تعريفها المطلوب وتمييزها بالذات والعرضي اسم فتميز بتعريف حصوله وحد  
بخاصته وسمي كل من الحد والاسم تمام أن كان من جنس التقريب إلى جملته  
ناقض بدونه سواء كان بالفعل وحد أو بالخاصة فقط أو من جنس بعيد  
أوسع فصل قريب وبعيد وأما ما قيل من أن الفن ينسج من التقريب بالمرز  
لأنه يجمع تحتها أعم اليه فرد ودلها من فرد إلى الفن مادة وإن استغنى  
صورة ولا بد من على اعتبار الترتيب تحتها الفرد في نظر ولا بد محمول فيكون

متممها وانما مركب وان لاحظ في حق لفظة المزدوج لا لكن يصلح للتفصيل  
التقسيم ولو لم يلفظ آخر مركب فالأفراد والأجزاء من أحوال ذلك المركب  
فلا بأس بتجزئة الفن إياه وتقسيم المعرفة لئلا لا يفتقد أولى لأن الفن  
غير مرجع إلى البحث على أحوال المقصود وهو المركب على أن معنى المشتق المجرى  
مركب في نفسه مفرد بالنظر إلى لفظه واعتبار المعنى هنا وأول التفصيل  
أن الفصل التقريب من الجنس قريب جداً لا بد في قام لشيء على تمام المهمة  
وبدونه حد لا بد من في ناقض لعدم التمام سواء كان وحده أو مع جين  
أو فصل بعيد وكلها والخاصة رسم لا بد من عرضي تام من الجنس التقريب  
بدونه تشبيهاً له بالحد سواء كانت وحدها أو مع أحد البعدين أو معهما  
والمتساويان بحسب البعد فكذلك من الجنس بعد فالحد ناقض هذا إذا لم يعبر  
في التمام خط الصورة كما يظهر من بعضهم وقد يصير في التمام الصورة  
صورة المعرفة بتقديم الأعم لا من الترتيب الطبيعي لتقدمه على الأخص طبعاً  
تقدم الجود على الكل ولا بد من الترتيب لا لا بد أقل أجزاء وأكثر أفراداً  
والفكرة تقتضي التدرج في التقييم والابتداء بالكل المستقيم من خلال  
الصورة نقصاً فالتام عنده ما بنت مادته بجميع الذاتيات وصورة مختلفها  
ومنه من لم يعتد بطلبها فالتام عنده خاتمة مادة ولا عبرة بالصورة  
قال المحقق أدواني لا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته  
ناطق حول تمام الآيات الأولى بتقديم الأعم لشيء من الشيء والتحقيق في

التوفيق



على الحق انسان مدرك للحكيات اودون كذا ونفس مدركة اوصفها كقولك  
 الماخذ مدركات انسان اودو هيكل كذا وصفا داخلا لنوع جيبا اوصفا  
 ظاهرا وما الخ الماخذ فلا يطلب التحديد من هذا الفن وانما هو كما قل  
 بتفصيل الاجزاء العقلية وتجزئتها عن بعضها عن بعضها عن بعضها  
 عن بعضها والافلا فساد في نفسه فلا مانع من تحديد البتة بان يستف  
 وجدلان وحكي الامام عن الشيخ انه يجوز في الحكمة المشقة التحديد باجزاء غير  
 جمولية وترك عطف على الاخذى وكذا ما به يرد وينعكس المعرف والبرهان  
 صدق المحدود على كل ما صدق عليه المحدود عكسه العكس والاول المنع والثنان  
 الجمع وتعاكس وبانتفاء احداهما يثبت المماثلة ومثلها في نفسه لا يرد  
 جيبا اوصفا اي يفرق بما لا يعرف الا به اي بنسبة كثرية احد المتضامين  
 بالآخر كترتيب الاب من له ان ارا العكس لتوقف تغافل كل على تغافل صاحبه  
 ولم يقل اوما يعرف به لان يعرف بما قد يعرف به جاز ان كان لمرة المعرفة  
 طريق آخر قد عرف به نحو الشيء كوكب فخارى لان النهار وان كان قد  
 يعرف بالشيء كما يقف في عرفه لصفة ان زمان كون الشيء عمره كما فوق  
 دائرة الافق فيوقف معرفته بهذا الوجه على معرفتها لكن لا يصح طريق  
 معرفة في الامكان العلم من جهة الاحساس ثم انهم انتفعوا على انتفاع  
 اكتساب التصورين المتضادين وبالعكس وحاصله ان المعرفة لا يكون ههنا  
 بالكمرا وبالفق اوطا لبا للتصديق او بطولها له وان شئت قلت البرهان

لا يعرف

لا يكون معروفا بالكمرا وبالفق اوطا لبا للتصديق او بطولها له فالمعنى  
 امران احدهما ان التصور ليس كسبا ولا مكتوبا للتصديق واما عكسها  
 فتشترجان فيما اذا لو كان التصور كسبا للتصديق فهو مكتوب للتصديق  
 وبالعكس ههنا اوضح بطا لبا لثان في التصور واخران في التصديق لكن  
 الاولان في الاخيرين وبالعكس وذلك لتعاقب الكاسية والمكتوبة  
 فاشارة الى ذلك قوله ولا يتر من معرف ولا يعرف برهان جمع يعلم  
 العقلين مطوقين اعلا يكون معرف برهاننا كسبا للتصديق ولا برهان  
 معرفنا كسبا للتصديق فلوله المطابق في كاسية كل الاخر ويدل  
 التزاما على انتفاء كسوية كل الاخر ولا سيما على وجهين فيدل  
 مطابقة على في المكتوبين والتماما على انتفاء الكاسيتين وفيه  
 ان منطوق الكلام ان شيئا من المعرفة والبرهان لا يكون مكتوبا  
 فصاحبه والمقصود ان المطلوب لاجدهما لا يكون مكتوبا بالآخر والامر  
 فيرسل بكيفية اذ في عنانية الاول هو الاصل في العبارة اما ان المظم  
 التصوري لا يحصل بالبرهان فلان الحاصل منه انما هو شئ الاكبر  
 مثلا وهذا تصديق وبالحكمة المعرفة والمطلوب به تصور بحيث لا يحكم  
 فيه والبرهان انما يقام على التعقيل والاحكام واذا قيل للمعرفة لا يتبع  
 اذ المنع طالبا البرهان فيحصل اعتراف على بيان حكم احتمال البرهنة  
 والمنع كنه تصديق والكلام في التصور والتجته وهو المنصوب بالمعرف

هذا هو الحق انسان مدرك للحكيات اودون كذا ونفس مدركة اوصفها كقولك الماخذ مدركات انسان اودو هيكل كذا وصفا داخلا لنوع جيبا اوصفا ظاهرا وما الخ الماخذ فلا يطلب التحديد من هذا الفن وانما هو كما قل بتفصيل الاجزاء العقلية وتجزئتها عن بعضها عن بعضها عن بعضها عن بعضها والافلا فساد في نفسه فلا مانع من تحديد البتة بان يستف وجدلان وحكي الامام عن الشيخ انه يجوز في الحكمة المشقة التحديد باجزاء غير جمولية وترك عطف على الاخذى وكذا ما به يرد وينعكس المعرف والبرهان صدق المحدود على كل ما صدق عليه المحدود عكسه العكس والاول المنع والثنان الجمع وتعاكس وبانتفاء احداهما يثبت المماثلة ومثلها في نفسه لا يرد جيبا اوصفا اي يفرق بما لا يعرف الا به اي بنسبة كثرية احد المتضامين بالآخر كترتيب الاب من له ان ارا العكس لتوقف تغافل كل على تغافل صاحبه ولم يقل اوما يعرف به لان يعرف بما قد يعرف به جاز ان كان لمرة المعرفة طريق آخر قد عرف به نحو الشيء كوكب فخارى لان النهار وان كان قد يعرف بالشيء كما يقف في عرفه لصفة ان زمان كون الشيء عمره كما فوق دائرة الافق فيوقف معرفته بهذا الوجه على معرفتها لكن لا يصح طريق معرفة في الامكان العلم من جهة الاحساس ثم انهم انتفعوا على انتفاع اكتساب التصورين المتضادين وبالعكس وحاصله ان المعرفة لا يكون ههنا بالكمرا وبالفق اوطا لبا للتصديق او بطولها له وان شئت قلت البرهان

هذا آخر ما وقعنا لتصوير في فن القصة من الكتاب بناء تصديقنا  
 برق في التصديق انه وهما ب وكان النزاع من افرغ في قابلية لتجفيف  
 يوم الاربعاء العشرين من شهر ربيع المبارك الشريف وكتب مؤلفه الشايع  
 الماتن مقبل وبه الظاهر الماخذ من هذا الدين محمد بن محمد بن الحسين  
 الآتي في رقة الله العلم اليقيني وذلك في سنة اربع عشرة  
 ومائة بعد الف هجرة هجرية جليلة مطوية  
 على خزانة حجرة محمد وآل الطاهرين

احسن الدين  
 محمد



والمراد بالبرهان مطلق التعليق والتجته وجرى عادتهم ههنا بالقيمة بكونه  
 اعرف وافصح لاستيعاب اكتساب التصورين البرهان بوجهين احدهما  
 ان البرهنة عبارة عن التوصل بوسط فيتنوز حصوله للموضوع المطلوب  
 حصوله له فلو قدر في كتابنا بالتصور بوسط بين المحدود والمحدود كان  
 مستلزما لعين المقصود اذ المحدود من تفصيل المحدود فلو كان نسبة  
 الوسط الى المحدود كسبة الماخذ لم يحصل تفصيل الماخذ وتاما ان البرهان  
 لا بد من تفصيل مزاياه فلو حصل بصورة دليل كان متاخرا عن الدليل  
 المتأخر عن نفس ذلك التصور وهو وصرح وعرض غثله في التصديق  
 وروى بان الدليل انما يترق على تصور التصديق وتغافل والمطلوب هو  
 حصول نفس التصديق والادمان لا يتصور بوضوح واما ان المطلوب اليقيني  
 لا يحصل بمعرفة فلان ثبوت الجمل للصدق مثلا اذ كان نظريا احتياج  
 الى وسط يكون معلوم الثبوت للوضع ويكون الجمل معلوم الثبوت لثبات  
 الوسط حتى اذا وثبنا هذين التصديقين على وجه خاص تأدنا الى المطلوب  
 والتصور اليقيني لا يتصور فيه ذلك وهو ظاهر وبالحكمة المكتوبة  
 اولا وبذلك ما لمعرف هو المقصود وبالحجة هو التصديق فانتفاع الكتاب  
 الاول من الثاني وعكس بين عنى البيان ولذا اكتفينا بالبرهان  
 عن البرهان واما مدخله الاول في الثاني والعكس بان يكون التصور  
 موصلا بعيدا الى التصديق والعكس فلا يتصور احدولنا بهذا التصور

هذا آخر





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الطاهرين الأئمة المعصومين  
عليهم السلام  
وآلهم أجمعين

A circular arrangement of handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a collection of sayings. The text is written in a cursive style and is arranged in a circular pattern, possibly representing a collection of sayings or a circular arrangement of text. The text is written in a cursive style and is arranged in a circular pattern, possibly representing a collection of sayings or a circular arrangement of text.



خطی

۲۱